الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

تقييم تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

دراسة حالة عينة (CNAS,CASNOS) – ولاية الوادي –

إعداد الطلبة :
– برحومة بوبكر
– شعر علي
–منصوري سفيان
–يمبعي حمزة

إشراف الدكتور:
–د. دمدوم زكرياء

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. زهواني رضا		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مقيم أول
د. دمدوم زكرياء		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. زين يونس		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مقيم ثاني

السنــة الجامعيــة: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي

كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

تقييم تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

دراسة حالة عينة (CNAS,CASNOS) – ولاية الوادي –

إعداد الطلبة :

– برحومة بوبكر

– شعر علي

–منصوري سفيان

–يمبعي حمزة

إشراف الدكتور:

–د. دمدوم زكرياء

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. زهواني رضا		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مقيم أول
د. دمدوم زكرياء		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. زين يونس		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مقيم ثاني

السنــة الجامعيــة: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ

الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ

عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

سورہ ھود

الإهـداء

الحمد لله الذي أعاننا وأكرمنا بالتقوى،

جئت أبحث عن كلمة ظننتها توفي حق الناس

أعطوني الحياة و الأمل، الدفع والقوة،

الى أناس كانوا السر في وجودي

الى أبي منبع الحنان والعطاء الى سندي فالحياة أمي

الى من تقاسموا معي حنان قرتا عيني إخوتي

.الى من جعلتهم أيام الدراسة إخوة لي زملائي وزميلاتي كل بإسمه

الى رفقاء بحثي "شعر علي "و "منصوري سفيان" و" يمبعي حمزة "

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

" "بوبكـــر"

"

الإهـــداء

أتقدم بإهداء عملي إلى:

من قال فيهما اله تعالى: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾.

رمز العطاء وصدق الإيباء إلى ذروة العطف والوفاء لك يا أجمل حواء

–أمي الغالية– أطال الله في عمرك.

الذرع الواقي والكنز الباقي إلى من جعل العلم منبع اشتياقي لك أقدم وسام

لاستحقاق أنت أبي الغالي أطال الله في عمرك.

الى كل افراد العائلة الكريمة

إلى رمز الصداقة وحسن العلاقة "أصدقائي"

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

لكم جميعا أهذي هذا العمل.

"علـــــي"

الإهـداء

اهدي ثمرة جهدي

إليك يا من عملت حياتك بكد لأجلي، فعلمتني معنى الكفاح وأوصلتني إلى ما أنا عليه، إليك أبي الكريم.

إليك يا من نزعت عني كل عياء، إليك يا منبع الحب والحنان، إليك أمي الغالية

إليكما والدي "حفظكما الله من كل سوء"

إلى إخوتي كنز حياتي، إليكم يا من غمرتموني بالمحبة

إلى كل من خصني بدعاء من القلب وشجعني على انجاز هذه المذكرة.

"سفيان"

الإهـداء

بسم الله الرّحمان الرّحيم لك الحمد والشّكر ربّي على عظيم فضلك وكثير عطائك فسبحانك لم تبخل عليّ بأيّ شيء سألتك فيه فكنت أنت المستجيب

.فالحمد لله الّذي هدانا لإتمام هذا العمل المتواضع وما كنّا لنهتدي لولا هديه

والصّلاة والسّلام على أعظم أستاذ في الحياة وخير موجّه للبشر إمام الأنبياء والمرسلين و سيّد العلماء محمّد صلى الله عليه وسلّم

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى إنسانة في الوجود أمّي الّتي أفضت عليّ بدعواتها وبركاتها اللّهمّ بارك في عمرها وأبي العزيز الّذي كان سببا في دفعي إلى الأمام اللّهمّ بارك في عمره

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا ولازالوا عزة ومفخرة، فلهم مني كل الحب والتقدير والشكر لانهم كانوا سندا لي في انجاز هذا العمل

إلى كل افراد عائلتي وجميع الأقارب .

إلى من كانوا لي العون والسند في طيلة مشواري الدراسي الجامعي صديقاتي الاعزاء

إلى زملاء وزميلات الدراسة دفعة 2021/2020

"حمزة"

الشكر والعرفان

بالله نبدأ وبه التمام وباسمه يفتح الكلام وله الحمد والشكر في أول وآخر المقام، فقال في محكم تنزليه: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [النمل، 19]

وقال تعالى: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم، 07]

بداية نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فله الحمد وله لشكر ليلا ونهارا.

كما نتقدم بجزيل الشكر إعترافا بالجميل وإمتنانا بالفضل للأستاذ الدكتور "دمدوم زكرياء" على تفضله بالإشراف، ليكون المرشد والموجه لنا في إنجاز هذا البحث والذي رافقنا طيلة فترة إعدادنا للمذكرة وكان عونا وسندا لنا ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته حفظه الله.

إلى كل الأساتذة الذين رفعوا من مستوانا العلمي من الطور الإبتدائي إلى الجامعي.

ونشكر أساتذة جامعة الشهيد حمه لخضر قسم علوم التسيير ، ونخص بالذكر تخصص إدارة أعمال. ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد .

وكل من إمتدت يده بالدعاء لنا بظهر الغيب سائلين المولى عز وجل أن يجزل لهم الثواب ويضاعف لهم العطاء ويدخلهم الجنة دار البقاء.

"شكرا"

الملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسات المحاسبية خاصة في ظل تطبيقها في الصناديق الإجتماعية محل الدراسة ولبلوغ هذا الهدف فقد تناول الجانب النظري أهم المفاهيم المتعلقة بهيئات الضمان الإجتماعي وكل ما يتعلق بالمحاسبة التي تخضع لها هذه الهيئات بصفة عامة، في حين تضمن الفصل التطبيقي دراسة ميدانية حول مدى تبني الصناديق الإجتماعية لهذه السياسات وواقع تطبيقها.

ولقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على الإستبيان كأداة أساسية للحصول على المعلومات والإستعانة بالعديد من الأساليب الإحصائية لتحديد طبيعة البيانات والإختبارات المناسبة لكل فرضية ولقد تم التوصل إلى أن هناك تطبيقا للسياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية محل الدراسة، وبما أن هيئات الضمان الإجتماعي تعتبر مؤسسات عمومية خدمية أي أنها لا تهدف إلى تحقيق الربح فإن هذا لا يعني أنها لا ترغب في معرفة نفقاتها وإيراداتها وهذا يؤدي بها إلى تحقيق التوازن المالي.

الكلمات المفتاحية:

السياسات المحاسبية ،الصناديق الإجتماعية، الضمان الاجتماعي، معايير المحاسبة الدولية.

Summary

This study aims to evaluate the accounting policies, especially in light of their application in the social funds under study. To achieve this goal, the theoretical side has dealt with the most important concepts related to social security bodies and everything related to accounting to which these bodies are subject in general, while the applied chapter included a field study on the extent The adoption of social funds for these policies and the reality of their application.

In this study, the questionnaire was relied on as a basic tool for obtaining information and the use of many statistical methods to determine the nature of the data and appropriate tests for each hypothesis. It was concluded that there is an application of accounting policies in the social funds under study, and since social security bodies are public service institutions, i.e. It does not aim to make a profit, this does not mean that it does not want to know its expenses and revenues, and this leads it to achieve financial balance.

key words:

Accounting donations, social security, international accounting standards

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الأية قرانية	
الإهداء	
الشكر والعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
قائمة المختصرات	
مقدمــة	**أ–د**
الفصل الأول: الاطار النظري حول قطاع الضمان الإجتماعي	01
تمهيد	02
المبحث الأول: الدراسات السابقة	03
المطلب الأول: دراسات عربية	03
المطلب الثاني: دراسات أجنبية	06
المطلب الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	09
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الضمان الاجتماعي	10
المطلب الأول: مفهوم الضمان الاجتماعي	10
المطلب الثاني: التطور التاريخي للضمان الاجتماعي	11
المطلب الثالث: مجال تطبيق الضمان الاجتماعي	14
المبحث الثالث: **النظام المحاسبي لهئية الضمان الاجتماعي**	17
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي لهيئة الضمان الاجتماعي	17
المطلب الثاني: اسس النظام المحاسبي لهيئة الضمان الاجتماعي	19
المطلب الثالث: المعايير المحاسبية الدولية المطبقة في هئية الضمان الاجتماعي	23
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية حول تقييم تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق	31

الإجتماعية	
خلاصة الفصل	33
تمهيد	34
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	34
المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	34
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	37
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية،تحليلها،مناقشتها	39
المطلب الأول: إختبار وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للإستبيان	39
المطلب الثاني: معالجة الفرضيات	46
خلاصة الفصل الثاني	51
الخاتمة	53
قائمة المراجع	57
الملاحق	61

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	جدول يوضح التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي IAS19	23
1-2	جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	34
2-2	جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الفئات	35
3-2	جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	36
4-2	جدول يوضح وصف عبارات الاستبيان	38
5-2	جدول يوضح مقياس ليكارت الخماسي	38
6-2	جدول يوضح مقياس التحليل	38
7-2	جدول يوضح توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق	40
8-2	جدول يوضح نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF	41
9-2	جدول يوضح نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية	43
10-2	جدول يوضح نتائج آراء عينة الدراسة حول تقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية	45
11-2	جدول يوضح اختبار T للعينة البسيطة المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF	47
12-2	جدول يوضح اختبار T للعينة البسيطة المتعلقة تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية	48
13-2	جدول يوضح اختبار T للعينة البسيطة المتعلقة بتقييم سياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية	49

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	شكل يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي	35
2-1	شكل يمثل عينة الدراسة حسب الفئات	36
3-1	شكل تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة	37

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	إستمارة الإستبيان
2	ملحق خاص بخصائص العينة
3	ملحق خاص بالصدق والثبات
4	ملحق خاص بتحليل البنود
5	ملحق خاص بالفرضيات

قائمة المختصرات:

الرمز(الاختصار)	الترجمة إلي اللغة العربية	الإسم الكامل باللغة الأجنبية
CNAS	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية العمال الاجراء	Caisse natinale des assurances sociales
CASNOS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء	Caisse natinale des assurances non-salariés
CNR	الصندوق الوطني للتقاعد	Caisse nationale de retraites
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	Caisse nationale d'assurance-chomage
CACOBATH	الصندوق الوطني للعطل المدفوهة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الاحوال الجوية في قطاعات البناء، والأشغال العمومية والري	Caisse nationale des congés payes et du chomage intempéries secteurs de BTPH
EPA	هيئات عمومية ذات طابع إداري	Environmental protectio agency
IAS	المعايير المحاسبية الدولية	International accounting standards
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	International financail reporting standards
SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية	Statiscal package for the sicial sciences

المقدمة

تمهيد

يعتبر التأمين الاجتماعي ركيزة مهمة في عملية بناء مجتمع، وعنصرا أساسيا بالنسبة للحياة العملية لأفراده، حيث يظم مجموعة من القوانين والتشريعات، تهدف إلى إعطاء مكانة خاصة للمستفيدين من الضمان الإجتماعي وذوي حقوقهم، عن طريق التكفل بجميع الأخطار الإجتماعية المهنية، التي تأدي إلى التقليل أو عدم القدرة على الكسب وأحيانا العجز بصفة نهائية، ما ينعكس بالإيجاب على نشاط الفرد، وبالتالي يدفعه للعطاء أكثر، الأمر الذي يأدي للرفع من مردودية المؤسسة وتحقيق التنمية الإقتصادية، ويتيح نظام التأمينات الإجتماعية للدولة التكفل بمتطلبات الحياة الإجتماعية لأفراد المجتمع بتكاليف قليلة جدا، وهذا عن طريق تأسيس نظام تضامني بين كافة فئات المجتمع.

يندرج نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر في تغطية للأخطار المنصوص عليها في الإتفاقية الدولية للمنظمة العالمية للعمل بالنسبة للعمال الأجراء، أما في ما يخص العمال الغير الأجراء فيقتصر الأمر على خطر المرض، العجز، الوفاة والتقاعد، حيث يقوم هذا النظام على أساس التضامن الإجباري وإعادة توزيع الموارد ولذلك سمية هذه الأنشطة بالشبه الجباية، وتقوم صناديق الضمان الإجتماعي في دور هام في ذلك من خلال جمع مساهمات العمال وأرباب العمل وإعادة توزيعها عليهم في حالة وقوعهم في إحدى الأخطار المذكورة سابقا.

ونظرا لحجم نشاطات مؤسسات الضمان الإجتماعي وخصوصيتها تطلب ذلك محاسبة خاصة بها باعتبارها وسيلة هامة لتسجيل وقياس المعلومات والبيانات المالية وإصدار قوائم مالية تحدد نتيجة نشاطها وتمكنها من معرفة المركز المالي لها، كما تلعب المحاسبة دورا هاما في توفير المعلومات للأطراف ذات العلاقة حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد وتحقيق التوازن المالي، غير أن انفرادها ببعض الخصائص غالبا ما يجعل من المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي لهذه المؤسسات مختلفة نوعا ما عن تلك المعلومات المالية المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية الأخرى لكونها ذات طبيعة حكومية.

1) إشكالية الدراسة:

مما سبق فإن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في:

ما هو تقييم السياسات المحاسبية في ظل تطبيقها داخل الصناديق الإجتماعية ؟

2) الأسئلة الفرعية:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية يمكن تفريعها إلى التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي لنشاط قطاع التأمينات الإجتماعية بالجزائر؟
- ما هي السياسات المحاسبية المطبق في الهيئات الإجتماعية؟
- ما هو واقع تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية؟

3) فرضيات الدراسة:

- تطبق السياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي؛
- يوجد تطبيق للسياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية؛
- يتم تقييم السياسات المحاسبية داخل الصناديق الإجتماعية.

4) مبررات إختيار الموضوع:

لقد تم إختيار موضوع البحث للأسباب التالية:

✓ **أسباب ذاتية:**

- طبيعة تخصص (محاسبة)؛
- الرغبة والميول الشخصي في معالجة هذه المواضيع.

✓ **أسباب موضوعية:**

- الطبيعة المميزة لأنشطة التأمين والتي تختلف عن أنشطة المؤسسات الأخرى؛
- فتح آفاق مستقبلية لمن أراد البحث في هذا الموضوع.

5) أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة واختبار صحة الفرضيات المتبناة، هناك أهداف جديدة منها:

- الإحاطة بالجوانب القانونية والتقنية لقطاع الضمان الإجتماعي؛
- فهم طبيعة السياسات المحاسبية المعمول بها داخل الصناديق الإجتماعية؛
- تقييم السياسات المحاسبية المطبقة داخل الصناديق الإجتماعية.

6) أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق إلى موضوع المحاسبة في قطاع التأمينات الإجتماعية في الجزائر بصفة عامة، وداخل الصناديق الإجتماعية بصفة خاصة بعتبار أن هذه القطاعات تسعى إلى الحفاظ على سلامتها المالية من خلال التوفيق بين مواردها المالية ونفقاتها، ما يمكنها من القيام بمهامها الأساسية حيث تكون المحاسبة بمثابة الأداة التي تساعدها على معرفة وضعيتها المالية من خلال المعلومات والقوائم والتقارير التي تنتجها، وهذا ما يسمح للأطراف ذات العلاقة من إتخاذ القرارات المناسبة بالإعتماد على مخرجات نظامها المحاسبي.

7) حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمنية، المكانية، الموضوعية والبشرية:

✓ **الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي اجريت فيه، وذلك خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2021.

✓ **الحدود المكانية:** إقتصرت الدراسة الميدانية على تطبيق السياسات المحاسبية على مجموعة من الصناديق الإجتماعية محل الدراسة بولاية الوادي.

✓ **الحدود الموضوعية:** إهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري والمتعلق أساسا بتطبيق السياسات المحاسبية داخل الصناديق الإجتماعية محل الدراسة.

✓ **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة على أراء وإجابات الإطارات والمسؤولين العاملين بالهئيات محل الدراسة مع التركيز على الأفراد العاملين في مجالات المحاسبة.

8) المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا بالمنهج الوصفي من أجل إبراز مختلف المفاهيم النظرية حول الموضوع محل الدراسة، وهذا من خلال المراجع المختلفة من كتب ودراسات سابقة وغيرها من المراجع لديها علاقة بموضوع الدراسة.

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي من أجل دراسة وتحليل وتقييم تطبيق السياسات المحاسبية داخل الصناديق الإجتماعية وهذا من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها بالإعتماد على الإستبيان في الدراسة بالنسبة للمؤسسات المعنية.

9) مرجعية الدراسة:

تم الإعتماد في موضوع دراستنا المراجع باللغة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث.

10) صعوبات الدراسة:

واجهتنا عراقيل ومشاكل عديد في سبيل إعداد هذه الدراسة نوردها في ما يلي:

- محدودية الوقت لإنجاز مثل هذه الدراسة؛
- قلة الدراسات والأبحاث حول هذه الموضوع؛
- صعوبة الرد على الإستبيان لدى بعض الهيئات مما صعب علينا جمع عينات الدراسة.

11) هيكل الدراسة:

نظرا لأهمية البحث وتحقيقا لأهدافه تم تقسيم البحث إلى فصلين، فصل يتناول الجانب النظري والفصل الثاني يهتم بالجانب التطبيقي له.

الفصل الأول والذي يتناول الإطار النظري حول قطاع الضمان الإجتماعي وينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث يتطرق المحبث الأول إلى الدراسات السابقة ويشمل دراسات باللغة العربية والأجنبية وكذا أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة، والمبحث الثاني يتضمن مفاهيم عامة حول الضمان الإجتماعي أما المحبث الثالث فيتمثل في النظام المحاسبي المتبع لدى هيئات الضمان الإجتماعي.

أما الفصل الثاني، فقد خصص للجانب التطبيقي من خلال مبحثين المبحث الأول يضم الإطار المنهجي للدراسة الميدانية والمبحث الثاني يعرض نتائج الدراسة الميدانية،تحليلها، مناقشتها.

الفصل الأول

الاطار النظري حول قطاع الضمان الإجتماعي

تمهيد:

تسعى الجزائر كغيرها على غرار دول العالم إلى وضع منظومة إجتماعية فعالة تتجسد في نظام الضمان الإجتماعي، هذا النظام يعتبر مصدرا للتماسك الإجتماعي لأنه في الأصل يقوم على مبدأ التضامن والتعاون وهو المرآة العاكسة لمدى نجاح السياسة الإجتماعية.

لذلك تعطي الدولة إهتماما كبيرا بهذا النظام ومؤسساته من أجل القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بأكمل وجه، وكذا تطور المنظومة بشكل مستمر ومواكبة العصر من أجل تحسين النتائج ونوعية الخدمات المقدمة للمواطن المؤمن له، وفي هذا الفصل سنتطرق للمباحث التالية:

-المبحث الأول: الدراسات السابقة

-المبحث الثاني: مفاهيم حول الضمان الإجتماعي

المبحث الثالث: النظام المحاسبي لهيئة الضمان الإجتماعي

المبحث الأول: دراسات سابقة

يشمل هذا المبحث بعض الدراسات السابقة والمنقسمة إلى مطلبين، المطلب الأول الدراسات المتعلقة باللغة العربية والمطلب الثاني الداراسات المتعلقة باللغة الأجنبية (الفرنسية) التي تناولت نفس الموضوع أو جانب من جوانبه، فأما المطلب الثالث فهو مخصص لإيجاد أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والحالية.

المطلب الأول : دراسات باللغة العربية

01- دراسة رقيق برة زينب مدكرة ماستر بعنوان المعالجة المحاسبية لنشاطات صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر بعد فترة 2010، جامعة مسيلة 2019.

تهدف هاته الدراسة الى تحقيق التوازن المالي داخل منظومة الضمان الاجتماعي الجزائري والحفاظ على سلامتها المالية، وتعتبر المنظومة وسيلة لتحقيق التماسك الاجتماعي الدي يؤدي الى توفير السلام والتضامن بين أفراد المجتمع، لدلك فهي تحتاج الى تسيير جيد لنظامها، هدا ما يستدعي وجود نظام محاسبي قادر على توفير المعلومات اللازمة لاتخاد القرارات من طرف الأطراف دات العلاقة.

كما هدفت هاته الدراسة الى فهم طبيعة النظام المحاسبي لمؤسسات الضمان الاجتماعي وكدلك الاطلاع على المخرجات النهائية لنظام المحاسبة في مؤسسات الضمان الاجتماعي وتقييم النظام المحاسبي للهيئة.

كما أوصت هاته الدراسة الى اضافة المحاسبة التحليلية كأداة لمساعدة المحاسبة المالية وتقدير ايرادات ونفقات هاته المؤسسات ما يسمح باقتراح التدابير اللازمة لاحداث التوازن المالي، وكدلك أوصت الى ضرورة اصدار الهيئات المعنية معايير محاسبة موحدة تحكم وتنظم العمل المحاسبي في مؤسسات الضمان الاجتماعي.

02- دراسة كاتب فاطمة الزهراء مدكرة ماستر بعنوان آليات الحفاظ على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر، جامعة أم البواقي 2017.

تهدف هاته الدراسة الى تشخيص الوضع الراهن لصناديق الضمان الاجتماعي في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها الجزائر حاليا، مع تشريع أسباب الاخفاق وكوامن الفشل وأسباب الضعف داخل هاته المنظومة وهدا بغية تداركها، وكدلك تهدف الى اظهار مكانة قطاع الضمان الاجتماعي وأهميته بالنسبة للفرد والمجتمع.

كما توصلت هاته الدراسة أن اعتماد الجزائر على سياسة مجانية العلاج كان له وقع كبير على التوازنات المالية للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، على اعتبار أن هاته السياسة تكفل الحق لكافة الأفراد الاستفادة من الخدمات الصحية بغض النظر عن مدى مساهمتهم في تمويل مثل هاته الخدمات.

كما أوصت هاته الدراسة بشكل عام على تعزيز العمل بالصيغة التعاقدية بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات العمومية للصحة والتسريع في تطبيقها.

03- دراسة بلبشير فاطمة الزهراء مذكرة ماستر بعنوان أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني. جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015.

تهدف هاته الدراسة الى اظهار مكانة هيئة الضمان الاجتماعي وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، وكدلك معرفة ايجابيات وسلبيات النظام وأسباب التهرب والغش المعروفين بحدة في السنوات الأخيرة، كما تهدف أيضا الى معرفة أداء وتطلعات الأفراد تجاه الصندوق.

كما توصلت الدراسة الى أن تحقيق التوازن المالي الدي يعتبر العنصر الأساسي لضمان ديمومة واستمرارية النظام بعدا لها جس الرئيسي للصندوق.

كما أوصت هاته الدراسة الى ضرورة تفعيل دور ومهام الصندوق ودلك من خلال تحصيل الاشتراكات واجراءات تتعلق بنظام التعويضات وكدلك عدة جوانب مختلفة.

04- دراسة الدكتور حسن حمود، ورقة عمل بعنوان العولمة والحماية الاجتماعية في المنظمة العربية،الجامعة اللبنانية الامريكية،ديسمبر2005.

وتهدف ورقة العمل هذه إلى التعرف إلى إنجازات البلدان العربية في مجالي نظم الضمان الاجتماعي و نظم شبكات الامان الاجتماعي، وذلك من خلال إستعراض أهم مميزاتها والتعرف على التحديات التي تواجهها في سعيها للحد من البطالة وتأمين العجز والشيخوخة ومكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي.

كما تحاول الورقة التعريف بأهم مظاهر العولمة وتجلياتها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والكشف عن أهم المخاطر التي تنجم عنها، وما يستتبع ذلك من أوجه تغير في أدوار الدولة ووظائفها تجاه توفي الحماية الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي.

وتتطرق ورقة العمل هذه إلى تقييم نظم الحماية الاجتماعية التقليدية من اسر هيئات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية الدينية، وتحديد قدراتها كل منها على توفير أوجه الحماية الاجتماعية كونها من الشركاء الفاعلين

في عمليات التنمية المستدامة. كما تتناول بالتحليل الادوار الجديدة للهيئات الفاعلة والشركاء الاخرين من قطاع خاص ومنظمات أهلية دولية ومجتمع مدني ومانحين دوليين في تحديد وتطبيق أوجه الحماية الاجتماعية في بلدان المنطقة.

وتخلص الورقة هذه إلى إقتراح مجموعة من التوصيات لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والعاملين في القطاع غير الرسمي بغية تعزيز التلاحم الاجتماعي وتمكين الدولة والمجتمع من مواجهة تزايد الفقر وإرتفاع نسب البطالة.

05- دراسة حاج عماره مذكرة ماستر بعوان تسيير صناديق الضمان الاجتماعي بالجزائر، جامعة مغنية،سنة 2016 .

غاية هذه الدراسة رفع الستار على قطاع بالغ الاهمية وإبراز مكانة هذا النظام واهميته في الجزائر وكذا معرفة أداء وتطلعات الافراد تجاه صناديق الضمان الاجتماعي ومعرفة كيفية تسيير هذه الصناديق.

كما ابرزت هذه الدراسة الدور الوسيط الذي تلعبه شركات التامين التجاري والاجتماعي بين المؤمن عليهم بجمع اقساط أو إشتراكات التامين حسب ما يتم الاتفاق عليه مع المؤمن عليهم بتعويض هؤلاء في حالة تحقيق الخسارة المحتملة.

وأوصت هذه الدراسة إلى أن نظام الضمان الاجتماعي يعتبر عنصرا مهما في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، على إعتبار أنه يمس صحة الانسان وحياته اليومية ولذلك لا بد على الحكومة الجزائرية إعطاء مزيد من الاهمية لهذا القطاع، وإصدار التشريعات اللازمة التي تساهم في تطوير تسيير صناديق الضمان الاجتماعي.

كما يشمل نظام الضمان الاجتماعي الجزائري فئة معتبرة من افراد المجتمع ويغطي عدد لا بأس به من أخطار الحياة، غير أنه يعاني من صغر بنيته المؤسسية، وعليه يجب على الحكومة العمل على إعادة هيكلة هذه البنية، وتوفير كافة الشروط والتشريعات اللازمة لتوسيع وفتح السوق الوطنية للتامين الاجتماعي بشكل يسمح بزيادة كفاءتها وفعاليتها في اداء خدماتها.

كما ان مؤسسات التامين الاجتماعي تعاني بشكل كبير من محدودية مصادر التمويل، وتعتمد بالأساس على اقتطاعات واشتراكات المؤمنين، ولذلك يجب على الحكومة السعي إلى وضع الأليات الكفيلة بتوفير الموارد التمويلية الكافية لنظام التامين الاجتماعي، سواء من خلال زيادة تدخل ميزانية الحكومة في القطاع، أو فتح أبوب جديدة لهذه المؤسسة كمنحها فرصا جديدة للاستثمار في المشاريع القائمة أو الجديدة.

06- **دراسة سامية مباركي،مذكرة ماستر بعنوان أثر نفقات التغطية الصحية لصندوق التامين الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS على توازنه المالي،جامعة المسيلة،سنة 2015.**

اهتمت هذه الدراسة بإبراز الدور الذي يلعبه الضمان الاجتماعي في حياة المجتمع باعتباره وسيلة للحماية والامان من الاخطار التي يتعرض عليها الانسان في حياتهم.

كما سعت هذه الدراسة على تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالضمان الاجتماعي وكذا معرفة دور واهمية الضمان الاجتماعي على حياة الفرد ومحاولة إبراز تأثير نفقات التغطية الصحية على التوازن المالي للصندوق الوطني للتامينات الاجتماعية، وكذاك الوقوف على الموارد المالية التي يتم بها تمويل نظام الضمان الاجتماعي ونظام التامين الصحي مع تقديم إقتراحات من شأنها المساهمة في حل مشكلة عدم التوازن المالي التي تعاني منظومة الضمان الاجتماعي.

كما اقترحت الدراسة بالعمل على إصدار التشريعات اللازمة التي تساهم في تطوير منظومة الضمان الاجتماعي وتلبية احتياجات مختلف فئات أفراد المتجمع وفتح أبواب جديدة للاستثمار في هذا القطاع والعمل على توسيع دائرة إبرام الاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي والاستفادة من خبرات هذه الدول.

وكذا إنشاء صندوق خاص بالتأمين الصحي والقيام بحملات الدعاية واستغلال الفرص السانحة للتعوان بين مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص والعمل على إقامة آليات مستدامة ودائمة، بما في ذلك عقد المؤتمرات الوطنية والدولية، بهدف تسيير التبادل المتسمر للخبرات والدروس بشأن مختلف طرق تمويل نظام الضمان الاجتماعي والصحي وتقديم الدعم التقني اللازم لتعزيز القدرات والخبرات لتطوير أساليب القياس وتحليل البيانات المتعلقة بنفقات وإيرادات نظام التامينات الاجتماعية والعمل على ترشيد هذه النفقات من أجل تحقيق التوازن المالي للصندوق.

المطلب الثاني : دراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة Fouomen

Ernest, Les protections traditionnelles et le développement du systéme de sécurité social au Cameroun,master en Droit européen et en Droit international économique,Genéve 2013.

تم تصميم هذه الاطروحة كمساهمة في مشروع تحديث نظام الضمان الاجتماعي الكاميروني، وتحليل الوضع الحالي للتشريعات في هذا المجال مع إقتراح طرق للتفكير في المستقبل. بينما الجزء الاول وصف الاليات التقليدية

للمساعدة المتبادلة والتضامن (التأمين الصحي المتبادل) التي تم تطويرها تلقائيا للتعامل مع الاقصاء الاجتماعي، فضلا عن نظام الاجتماعية العامة. يحدد الجزء الثاني الصعوبات الرئيسية التي تواجه النظام الحالي: على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالحوكمة، وبسط الامن إلي السكان المستبعدين والطوارئ التي لم تتم تلبيتها مثل الصحة والبطالة. يتم التركيز على الحالات الطارئة التي لم تتم تغطيتها، ولكن لها أوجه قصور خطيرة. تستند الحلول المقترحة على المبادئ الاساسية للضمان الاجتماعي والقانون الدولي والعقيدة.

2-الدراسة Aurélie Pierre

Assurancé maladie complémentrire: régulation, accés soins et inégalités de couverture,These de doctorat de sciences economiques,université paris-dauphine 2018.

تركز هذه الاطروحة على مكانة التأمين الصحي الخاص بفرنسا في التنظيم العام لنظام التأمين من زاوية عدم المساواة الإجتماعية والتضامن بين الرفاه والمرضى. ولا سيما الدور الذي يلعبه التأمين التكميلي في الحصول على الرعاية، وتبادل الانفاق الصحي ورفاه السكان.

الجزء الاول، الذي يتعلق بالاثار الزمنية للمكملات المصاحبة لنفقات المرضى الخارجيين، هو في الاساس عابر وينتج بشكل أساسي عن أثار اللحاق بالركب. يركز الجزء الثاني على تبادل المخاطر التي تحدث تباعاً بين الاصحاء والمرضى، من خلال التأمين الصحي العام والتكميلي. حيث إنه يوضح بالنسبة لمحطات الرعاية المرتبطة بالمرضى والتي توجد لها حرية سعرية معينة، يبدو أن التجميع الذي يوفره التأمين التكميلي منخفضا نسبيا مقارنة بتلك التي يسببها التأمين العام. يدرس الجزء الثالث الاثار المتوقعه من تعميم التامين الصحي التكميلي للشركة على عدم المساوات في التغطية والتمويل الاكثر خطورة. بسبب السكان المستهدفين بالاصلاح، يجب أن يظل عدم التغطية أعلى من أي وقت مضى بين السكان الاكثر ضعفا. من ناحية أخرى، غالبا ما يتم تغطية أولئك الذين هم أقل تضررا من المخاطرة، كما يجب أن تؤدي التأثيرات غير مباشرة التي يجب أن تحدثها الاصلاحات على السوق التكميلية الفردية وعلى الاجور إلى تقليل الرفاهية الجماعية.

في النهاية، يكشف العمل الذي تم تنفيذه في هذه الاطروحة حدود الرغبة في توسيع التامين الصحي الخاص في النموذج الحالي للتمويل المشترك للرعاية لتلبية أهداف العدالة والتضامن.

3-الدراسة Alenda demoutiez

Alenda demoutiez, les mutuelles de santé dans l'extension de la couverture maladie au sénégal.une lecture par les conventions et l'économie sociale et solidaire,thése de doctorar en sciences économiques, lille 2016

تتناول هذه الأطروحة مسألة إمكانات التبادل كأساس لحماية الصحة في إفريقيا. السياق هو سياق مخططات التأمين الصحي الحالية في غرب ووسط أفريقيا ، الموروثة من النماذج الغربية ، والتي لا تغطي سوى جزء صغير من السكان ، والعاملين في ما يسمى بالقطاع الرسمي. حيث تلتزم حكومات هذه البلدان بتوسيع نطاق تغطيتها الصحية من أجل توفير الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية. منذ عقدين من الزمن ، كانت منظمات الصحة المتبادلة تتطور في هذا المجال وأصبحت ، في بعض البلدان ، ركائز هذا التوسع. ولكن في ضوء التغييرات الملحوظة ، فإنهم يواجهون صعوبات كبيرة تؤدي إلى إبطاء نموهم. وتركز الأدبيات بشكل رئيسي على الجوانب التشغيلية والمالية. من خلال وضع أنفسنا في سياق السنغال ، تهدف هذه الأطروحة إلى إظهار أن هذه الرؤية مقيدة وتترك جانباً الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية.

من خلال الاعتماد على المؤلفات الأكاديمية والمؤسسات ، والمقابلات شبه المنظمة ودراسات الحالة ، وسلطت هذه الدراسة الضوء على تفسيران رئيسيين لركود التأمين الصحي المتبادل في هذا البلد: قلة الدعم من السكان الذي ينبع من عدم فهم مبدأ التبادلية والصحة ، وتأثير ميزان القوى بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في توسيع التغطية الصحية. تعبئة اقتصاد الاتفاقيات والأدبيات حول الأساسيات لوضع هذه العقبات في منظورها الصحيح.

4-الدراسة Tarik salhi

les voies de réforme du systéme de retraite en algérie vers la distinction entre les attributions de l'etat et de la sécurité sociale,these pour l'obtention du diplôme de doctorat en sciences commerciales,univerdité d'oran 2 2015

تخص هذه الاطروحة إصلاح نظام التقاعد في الجزائر. التحدي هو تشخيص المعالم المهددة لهذا النظام والهدف هو تحديد سبل تصليحه، يرغم هذا العمل بالحفاظ على خاصية إعادة التوزيع المخصص لنظام التقاعد والمنهج المستعمل هو الدراسة المحتملة لمتغيرات اقتصادية وديمغرافية لتحديد طرق إصلاح نظام التقاعد بصفة معيارية في الجزائر.

المطلب الثالث : أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال استعراضنا لهذه المجموعة من الدراسات يتبين أن هناك مجهودا معتبرا بدل في مجال البحث في موضوع نظام الضمان الاجتماعي والسياسات المحاسبية المطبقة في الصناديق الاجتماعية، ويتبين من خلال الدراسات مدى تنوعها وذلك بسبب أهمية موضوع الضمان الاجتماعي والاخطار التي يجب أن يتم تغطيتها كي لا تشكل هاجسا رئيسيا على حياة المواطنين المؤمنين.

إتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث عرض الأدبيات النظرية المفاهيم المتعلقة بالسياسات المحاسبية، خاصة الدراسة الأولى والتي تشبه نوعا ما موضوع دراستنا.

في حين يتضح وجه الإختلاف إلى أن بعض الدراسات السابقة تطرق إلى الأخطار الإجتماعية وكيفية تغطيتها وكذلك المقارنة بين النظام الإجتماعي التقليدي والنظام الاجتماعي الحديث والتركيز أكثر على الأمراض والشيخوخة...إلخ.

حيث كان الهدف من دراستنا هو معرفة مدى مساهمة السياسات المحاسبية المطبقة في الصناديق الاجتماعية إلى تحقيق التوازن المالي داخل المنظومة الإجتماعية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الضمان الاجتماعي

سبق لنا التطرق إلى أن نظام الضمان الإجتماعي يعد مصدرا للتماسك الإجتماعي ويعتبر منظومة إجتماعية فعالة تقوم على روح التضامن والترابط بين الكيان الإجتماعي وأفراد المجتمع منذ أمد بعيد، لذا سنواحل في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الضمان الاجتماعي وتطوره التاريخي والمجال الذي يطبق فيه.

المطلب الأول : مفهوم الضمان الاجتماعي

أولا: التعريف الاشتقاقي

إن كلمة ضمان تشير إلى وجود خطر معين يجب الحيطة والحذر منه ومواجهته بوسائل تحمي الشخص المهدد بذلك الخطر، والضمان الاجتماعي ترجمة عن اللغة الانجليزية (***)، وهذه الترجمة لا تعبر بصراحة عن المعنى الحقيقي للضمان الاجتماعي ولكن يمكن أن نستنتج تعريفا للضمان الاجتماعي من خلال عرض أهم المخاطر التي يغطيها: إصابات العمل، الشيخوخة والمرض والبطالة، وعليه فالضمان الاجتماعي ما هو إلا وسيلة لتوفير الأمان للفرد من الأخطار التي تهدده.[1]

ثانيا: التعريف الواقعي

يعتبر الضمان الاجتماعي وسيلة من وسائل السياسة الاجتماعية، وبالتالي السياسة الاقتصادية ولقد جاء تعريف الضمان الاجتماعي في المادتين 25-26 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف لضمان صحته ورفاهيته وصحة ورفاهية أسرته في ما يخص الغذاء، العلاج الطبي، والخدمات الاجتماعية اللازمة وله الحق في الضمان الاجتماعي في حالة البطالة، العطل والترمل والشيخوخة، أو في الحالات الأخرى عن فقدانه وسائل العيش أثر ظروف خارج عن إرادته[2]

كما يعرف عادل عز التأمين الاجتماعي على أنه: كل تأمين إجباري من الدولة يهدف إلى توفير الحماية المادية للطبقات الضعيفة للمجتمع في حالة تعرضهم لأخطار لم يكن بقدرتهم تحملها كأخطار المرض أو حوادث العمل، العجز أو الوفاة المبكرة، البطالة أو وصولهم سن الشيخوخة.

أو أنه كل تأمين إجباري يفرض على فئة معينة، ولكن لصالح فئة أخرى ضعيفة في المجتمع ،قد يتعرضون بإصابة في أموالهم أو شخصهم نتيجة لخطأ من فئة أخرى.

---

[1] فراس ملحم،**الإطار القانوني للضمان الاجتماعي في فلسطين**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، جامعة بير زيت، أيلول1999،ص12.

[2] سامية مباركي، **أثر نفقات التغطية الصحية لصندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS على توزنه المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وإدارة المخاطر،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2015،ص.11.

وأنه يشمل كل تأمين لا يمكن مزاولته بواسطة الهيئات الخاصة وتضطر الحكومة لمزاولته وإعنائه بالأهداف الاجتماعية.[1]

كما ينسحب مفهوم الضمان الاجتماعي حسب مؤتمر العمل الدولي على جميع التدابير الرامية إلى تقديم الاعانات، سواء كانت نقدية أو عينية، لضمان الحماية من جملة أمور منها ما يلي:

- الإفتقار إلى الدخل المتأتي من العمل (او عدم كفايته) نظرا إلى المرض أو العجز أو الأمومة أو اصابة العمل أو البطالة أو تقدم السن أو وفاة أحد أفراد الاسرة
- عدم كفاية الدعم الأسري، وخاصة للأطفال والبالغين المعاملين
- الفقر العام أو الاستبعاد الاجتماعي

كما عرفته بعض الدول في غرب أفريقيا جميع اللوائح داخل المجتمع التي تهدف إلى الضمان ليس فقط بقاء الفرد أو المجموعة على قيد الحياة الجسدية ولكن أيضًا الحماية العامة ضد المخاطر غير المتوقعة ، والتي من شأنها أن تتسبب في تدهور وضعه ، والتي لا يمكن أن يتحمل عواقبها الفرد أو مجموعة دون مساعدة خارجية.[2]

وكتعريف أخر يمكن القول أن الضمان الاجتماعي هيئة حكومية تهتم بالعمال الاجراء والغير الاجراء تحت طائلة قانون العمل ويعتبر إجباري لأرباب العمل والعمال وفق نسب وقواعد محددة.

المطلب الأول : التطور التاريخي للضمان الاجتماعي

نشير في الفرع الاول إلى بعض الدول الاوروبية وبالنسبة للجزائر في الفرع الثاني.

أولا : التطور التاريخي لبعض الدول الاوروبية

1- التشريع الفرنسي:

لما كانت الظروف التاريخية قد أدت إلى خضوع إليم الألزاس واللورين إلى السلطة الألمانية وكان التشريع الاجماعي الالماني له صدى عالمي تأثرت به باقي الدول ثم استرددت فرسا سيادتها على هذا الاقليم سياسيا بعد ان خضع للسلطة الالمانية وكان من الصعب سلب العمال الذين اكتسبوا حقوقا تأمينية من التشريع الالماني فتحقيقا للوحدة القومية عمل المشرع الفرنسي على تعميم نظام التامين الاجتماعي على سائر الاقاليم الفرنسية بان مهد الطريق للأخذ بنظام التأمين الاجتماعي فاصدر عام 1898 قانون يقرر المسؤولية الموضوعية لأصحاب العمال و تأكيدا

[1] بلبشير فاطمة الزهراء،**أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني**، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماستر تخصص مالية نقود وتأمينات، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2015،ص.6.7.

[2] Ernest Fouomene,**Les protections traditionnelles et le developpement système de securite social au cameroun**,these de doctorat en droit présentée à la faculté de droit de l'université de genéve,2013,p284.

لهذا الاتجاه أصدر المشرع الفرنسي عام 1905 قانون التأمين الاجباري من المسؤولية عن حوادث العمل فتقرير المسؤولية الموضوعية كان مرحلة تمهيدية لتقرير اجتماعية التعويض وما أدى إليه ذلك من التزام المجتمع بأن يعوض المضرور عما أصابه من ضرر. منذ ذلك الوقت عرفت فرنسا نظاما للتأمين الصحي والتأمين ضد العجز والشيخوخة والوفاة وشهدت هذه النظم تطور ملحوظا وتزايدت الحماية التي يقدمها مع اتساع نظام تطبيقها وتنظيمها.[1]

ثانيا : التطور التاريخي في الجزائر

أولا: الفترة الممتدة ما بين 1962-1970

تميزت هذه المرحلة بتحسين الكثير من الجوانب السلبية التي كان يعيشها النظام على مستوى التسيير، وذلك من خلال ضم 15 هيئة سنة 1963 للنظام العام ضمن ثلاث صناديق جهوية (وهران- الجزائر - قسنطينة). إضافة إلى تحسين تقديم الخدمات كنتيجة لتوسيع تدخل الضمان الاجتماعي.

أما من الناحية التشريعية فقد صدر القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، والذي مدد سريان العمل بالنصوص الفرنسية مع مراعاة مبدأ عدم التعارض مع السيادة الوطنية، وتميزت هذه المرحلة أيضا بإصدار المرسوم رقم 63-457 المؤرخ في 14 نوفمبر 1963 والمتضمن إنشاء جهاز للضمان الاجتماعي خاص للبحارة، والمرسوم رقم 64-125 المؤرخ في 12 أفريل 1964 المبين للتركيبة البشرية لمجلس الإدارة لصناديق الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى المرسوم رقم 64-36 الصادر في ديسمبر 1964 والمتعلق بإنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إضافة إلى صدور القانون 66-183 المؤرخ في 1996/06/12 والمتضمن التعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية.[2]

ثانيا: الفترة ما بين 1970-1983

تميزت سنوات السبعينات بالمخطط التطويري الأول، الأمر الذي أثر بشكل أو بأخر على منظومة الضمان الاجتماعي وعلى قاعدتها المالية والاجتماعية وذلك بتزايد عدد السكان النشطاء وبشكل ملفت.

ويتلخص هذا التأثير في التغيرات التي مست مبالغ التعويض من عدة أسابيع عطلة الأمومة من 8 إلى 14 أسبوعا، قائمة الأمراض المزمنة من 04 إلى 25...إلخ.

---

[1] باديس كشيدة، **المخاطر المضمونة وأليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي**،بحث مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص قانون الاعمال،جامعة الحاج لخظر باتنة، 2010،ص.19

[2] حرمة عبد الله،**أليات تسوية منازعات الضمان الاجتماعي في التشريع الجزائري**،مذكرة ماستر في تخصص تسيير المؤسسات الاقتصادية،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار،2019،ص.10.10.

تميزت هذه الفترة أيضا بالإعلان الرسمي عن عدة مراسيم ومناشير مختلفة.[1]

- مرسوم التنظيم الاداري الخاص بصناديق الضمان الاجتماعي باستثناء النظام الزراعي وكذا الخاص بالبحار وأيضا نظام عمال السكك الحديدية ونظام شركة الكهرباء والغاز.

- الزيادة في عدد ممثلي العمال على حساب عدد ممثلي المستخدمين داخل مجلس الادارة.

- الانقاص من إمتيازات مجلس الإدارة وتحديدها بالتصويت على الميزانية الخاصة بالصندوق والسهر على السير الحسن لها.

- توسيع سلطات المدير وتعينه من طرف الوزير المكلف بضمان الاجتماعي

- مرسوم 89/70 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 المنشئ لصندوق التأمين على الشيخوخة لغير الأجراء غير المزارعين.

- منشور 15 أفريل 1971، ينظم نظام زراعي جديد يؤمن معاش الشيخوخة ويسهل عملية فتح الحقوق .

- منشور 74-80 المؤرخ في 30 جانفي 1974 يضع معظم أنظمة الضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باستثناء النظام الزارعي الذي هو تحت وصاية وزارة الفلاحة .

- منشور 17 سبتمبر 1974، ويمنح الاستفادة من التأمينات الاجتماعية لغير الاجراء.

ثالثا: الفترة ما بعد 1983

في سنة 1983 تقرر تطوير نظام للضمان الاجتماعي حيث صدرت خمس قوانين تمحورت حول التأمينات الاجتماعية، حوادث العمل والأمراض المهنية، إلتزامات العاجزين والمتنازع فيه في الضمان الاجتماعي.[2]

وقد تم إنهاء كل الانظمة الموجودة قبل 1983 وانشاء نظام موحد للضمان الاجتماعي يتميز بتوحيد كل الاشتراكات والامتيازات الموجهة لكل العمال.

وهذا التنظيم الجديد شكل تضامن قوي وأعطى منح عائلية وخفف شروط الحصول على الحقوق وكذا وسع التغطية الاجتماية إلى أصناف إجتماعية جديدة.

[1] باديس كشيدة، مرجع سبق ذكره،ص.23

[2] أنظر المرسوم رقم 83-422 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 المتضمن تحديد الشهادات.

وتطبيقا لهذه القوانين فقد تم إنشاء ثلاثة صناديق للضمان تشمل الفئات وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-07 في 04-01-1992 تم توحيد أنظمة وأجهزة الضمان الاجتماعي، سواء من الجانب المالي أو من حيث التسيير هذه صناديق هي:[1]

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية العمال الاجراء (CNAS) .
- الصندوق الوطني للتقاعد (CNR).
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء (CASNOS).
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- الصندوق الوطني للعطل المدفوهة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الاحوال الجوية في قطاعات البناء، والأشغال العمومية والري (CACOBATH).

وتهدف الصناديق إلى توفير خدمات التأمين الاجتماعي والصحي للمواطنين وحمايتهم من المخاطر التي قد تحل بهم، تماشيا مع الحاجيات الملحة للحماية والمعبر عنها من طرف العمال من جهة وكذا جميع فئات المجتمع النشطة في جميع المستويات.

المطلب الثالث : مجال تطبيق الضمان الاجتماعي

إن أهمية كل نظام إجتماعي تقاس بعدد الأخطار التي يغطيها وبعدد الأشخاص الذين تشملهم الحماية.

ولهذا الغرض سوف نوضح النقاط التالية:

أ- الأخطار المغطاة والاشخاص المحميون.

ب- النطاق الإقليمي لتطبيق الضمان الاجتماعي.

أ- الأخطاء المغطاة والأشخاص المحميون:[2]

يغطي الضمان الاجتماعي العديد من المخاطر والتي نجملها في ما يلي:

- المرض وذلك بتقديم العناية الطبية الوقائية والعلاجية للمضمون ولأفراد عائلته.
- الأمومة، بتقديم العناية الطبية قبل وأثناء وبعد الولادة.

[1] معروف صابرة، **تطوير أليات تحصيل الاشتراكات لتحقيق التوازن المالي لصندوق التأمينات الاجتماعية CNAS**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وادارة المخاطرة،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2015،ص.13.14.

[2] حاج عمارة،**تسيير صناديق الضمان الاجتماعي**،مذكرة لنيل شهادة الماستر،قسم علوم التجارية تخصص إتصاد نقدي ومالي،جامعة مغنية،2016،ص44.45.

- الوفاة، بتقديم مساعدة مقطوعة للمضمون لقاء نفقات الدفن في حالة وفاة المؤمن وذلك لعائلته أو لأصحاب الحق باشتراك مدة اشتراك لا تقل عن سنة.
- منحة التعاقد المنقل، بتقديم تعويضات شهرية لأفراد العائلة وذوي الحقوق للمتوفي.
- العجز بدفع مبلغ مع تعويض نهاية الخدمة،يساوي الفرق بين التعويض الغعلي المستحق للمضمون عن خدماته والتعويض الذي يستحق عن خدمة.
- البطالة الإجبارية والتعاقد المسبق.
- التقاعد أو حماية الشيخوخة.

ولهذا الغرض لا بد من توفير برنامج للرعاية الاجتماعية بهذه الفئة وذلك بتوفير:

- الرعاية الصحية.
- الرعاية النفسية.
- العلاج الطبي.
- الرعاية الاجتماعية.
- إنشاء أندية للمسنين.
- الرعاية المتكاملة (التخطيط لرعاية المسن-الرعاية الاقتصادية)

وهذا ما يجعلنا نجمع أن هذه الأخطار المغطاة هي الأنواع التالية:[1]

1. تأمينات المرض والأمومة.
2. تأمينات العجز والوفاة والشيخوخة
3. إصابات العمل والحوادث المهنية
4. البطالة

إذ أنه في الحقيقة تنقسم التعويضات إلى نوعي

- مزايا عينية وهي العلاج عن الإصابة والمرض المهني وصرف الأدوية وبعض الاجهزة التعويضية.
- مزايا نقدية وي التعويضات النقدية التي يحصل عليها حال وفاة، العجز الكامل أو النسبي المستديم
- مبلغ مباشر يحدد تبعا للوكالة قد يكون شهريا كمثل التقاعد.

[1] Https:www.mtess.gov.dz.dr،10.05.2021

ب- النطاق الإقليمي لتطبيق الضمان الاجتماعي:

يقصد بهذه النطاق مدى التغطية التأمينية، حيث يعد كل مقيم على أراضي معينة محلي أو أجنبي من جهة، أجير أ، حر من جهة أخرى خاضع لنظام الضمان الاجتماعي حسب نظم وتشريع هذه الدولة وذلك بصرف النظر عن المركز ومستوى المؤسسة التي توظفهم.

ويضمن نظام الضمان الاجتماعي الحماية للأجانب ولكن ذلك يتم وفقا لشروط محددة من أهمها:

- أن يعمل في الحدود الجغرافية للدولة، ويتم خضوعه لنظام هذه الدولة بموجب تسجيل المؤسسة لإجرائها وصرف إشتراكاتهم تجاه الصندوق أو بموجب تصريح العامل الحر لدى الهيئات المختصة.
- يتفيد الأجير الأجنبي من تقديمات الضمان الاجتماعي وفقا للشروط التالية:

- أن يكون حائزا على إجازة عمل وفق القوانين والأنظمة المعمول بها.
- أن تقر الدولة بمبدأ المساواة في المعاملة.
- إستشارة وزارة الخارجية.
- الإقامة على أراضي الدولة الخاضعة لها.

- كما يخضع إلى النظام كل من يعتبر:

- ممتلك للحصانة الدبلوماسية.
- ممتلك للحصانة القنصلية.
- موظفو المنظمات الدولية والاقليمية كموظفو منظمة الأمم المتحدة والهئات المتفرعة عنها، موظفو الجامعة العربية والهيأت المتفرعة عنها وغيرها.

المبحث الثالث: النظام المحاسبي لهئية الضمان الاجتماعي

تعتبر مؤسسات الضمان الاجتماعي مؤسسات سيادية تخضع لوصية مباشرة من الدولة، تسعى دائما للمحافظة على سلامتها المالية وتحقيق توازنها المالي، تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الأنشطة في الإقتصاد الوطني ما يتطلب ظرورة اتباع طريقة محاسبية تتصف بالتحليل والتفسير حتى تساعد على القيام بتسجيل وعرض هذه المعلومات، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على ماهية النظام المحاسبي لهيئة الضمان الإجتماعي وكذا أسس النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في المنظومة.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي لهيئة الضمان الاجتماعي

أولا: النظام القانوني لمؤسسات الضمان الاجتماعي[1]

قبل صدور القانون 01/88 كانت تعتبر هيئات الضمان الاجتماعي هيئات عمومية ذات طابع إداري EPA، حيث نصت المادة 02 من المرسوم 223/85 المؤرخ في 20 أوت 1985 المتضمن التنظيم الإداري لهيئات الضمان الاجتماعي ما يلي: "تعتبر هيئات الضمان الاجتماعي هيئات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحكمها القوانين والتنظيمات السارية و تدابير هذا الموسم". وهذا النوع من الهيئات العمومية تسير المرفق العام والمنفعة العمومية وتتمتع قانونا بالشخصية المعنوية، وهي من القانون العام، لها ميزانيتها الخاصة في إطار قانون المالية.

ولكن بعد صدور القانون 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، فإن هيئات الضمان الاجتماعي قد تحررت من قواعد المحاسبة العمومية، حيث نصت المادة 49 من هذا القانون على تسمية هيئات الضمان الاجتماعي بالهيئات العمومية ذات التسيير الخاص (EPGS).

ولقد وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي وتولى تنظيمها المرسوم التنفيذي 07/92 السابق ذكره، حيث تعطي أهمية كبيرة للشركاء الاجتماعيين، لأن هذا النظام (التسيير الخاص EPGS) يمول عن طريق اشتراكات الموظفين،المستخدمين،العمال سواء المنتمين إلى القطاع العام أو الخاص، وبالتالي من حقهم أن يكونوا على دراية بوضعيات أموالهم.

[1] رقيق برة زينب، **المعالجة المحاسبية لنشاطات صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر بعد الفترة 2010**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المحاسبة والمالية،تخصص محاسبة وجباية معمقه،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019،ص.28.

ثانيا: النظام المالي والمحاسبي لصناديق الضمان الاجتماعي الجزائري

يتكلف بإنجاز العمليات المالية والمحاسبية لهيئات الضمان الاجتماعي الأمر بالصرف الممثل في المدير العام، والمحاسب العمومي، الذي يسمى في النص القانوني المنظم لصناديق الضمان الاجتماعي 07/92 بالعون المكلف بالعمليات المالية، وتطبق هذه الهيئات في تسييرها المالي بعض قواعد المحاسبة العمومية دون أي سند قانوني، وفي نفس الوقت تطبق الكثير من القواعد الأخرى التي تختلف عن قواعد المحاسبة العمومية، وما يمكن استنتاجه هو أن التسيير المالي لهذه الصناديق مشبع بالتسيير الخاص، كما هو موضح في ما يلي:[1]

أ- بالنسبة لتطبيق قواعد المحاسبة العمومية فتتمثل في:

يتركز التسيير المالي للهيئات على مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي، وهذا ما نصت عليه المادة 44 من المرسوم 07/92 التي تحدد صلاحيات المدير العام (الأمر بالصرف)، والمادة 49 من نفس المرسوم التي تحدد مهام العون المكلف بالعمليات المالية (المحاسب العمومي)، والمادة 50 التي تنص على ضرورة الفصل بين مهام هذين العونين.

بالاضافة إلى إعداد الميزانيات التقديرية في إطار الميزانية السنوية للدولة، كما تنص عليها المادة 59 من القانون 92-07، حيث تلتزم مؤسسات الضمان الاجتماعي بإعداد نوعين من الميزانيات كل سنة، هما ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار، بالاضافة إلى بيانات تقديرية للإيرادات والنفقات، وهذا لأن هذه المؤسسات تقوم بتغطية العاجز الضاهرة في نتيجتها المحاسبية باعانات الدولة.

ب- بالنسبة إلى مخالفة قواعد المحاسبة العمومية فتتمثل في:

- المحاسب العمومي (بالنسبة للمؤسسات العمومية) يعين بقرار من الوزير المكلف بالمالية، أما العون المكلف بالعمليات المالية فإنه يعين من طرف الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي باقتراح من المدير العام و مجلس الادارة[2]، وهذا يعني أن العون لا يخضع لرقابة مجلس المحاسبة (حسب المادة 46 من قانون 21/90)، كما لا يتمتع بالاستقالية لأنه تابع سلميا لسلطة المدير العام ومجلس الادارة، و بالتالي فإن مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي تتقلص بحيث يصبح العون المكلف بالعمليات المالية مجرد عون صندوق.

[1] بن سعدة كريمة، **تسيير صناديق الضمان الاجتماعي**،مذكرة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2011،ص.94.

[2] المادة 47 من القانون 07/92.

- تنص المواد 56 و 57 و 58 من القانون 92-07 على أن محاسبة صناديق الضمان الاجتماعي تمسك حسب الأشكال التجارية طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بهما، حيث تحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي القواعد المتعلقة بمحاسبة وبتقرير وضعها من حيث الأصول والخصوم، وبصفة عامة بالتنظيم المالي للصناديق.

إذن وحسب هذا القانون فإن صناديق الضمان الاجتماعي تطبق المحاسبة التجارية لمعالجة نشاطاتها التي كانت قبل سنة 2010 تخضع لقواعد المخطط المحاسبي الوطني PCN، الذي ألغي بموجب أحكام القانون 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث سماه بالمحاسبة المالية وعرفه كما يلي:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية:

يعتبر النظام المحاسبي من بين الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع، وتشغيل، وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وباشرافها، ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج والسجلات، الاجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل، وتلخيص، وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الادارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة، ولتقديمها إلى الجهات المهتمة بأعمال المؤسسة.

المطلب الثاني: أسس النظام المحاسبي لهيئة الضمان الاجتماعي

لا يختلف النظام المحاسبي في مؤسسات الضمان الإجتماعي عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية تمثل مدخلات النظام، وأخرى دفترية يتم فيها حفظ معلومات هذا النظام، بالإضافة إلى دليل الحسابات الذي يضم كافة حسابات المؤسسة من أجل إصدار كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية.

أولا: المجموعة المستندية

هي عبارة عن وثائق ثبوتية مؤرخة ومثبة على أوراق أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ. وهي سند القيد في المحاسبة وبرهان قانونيته وصحته، وهي ضرورية لتحقيق مبدأ الموضوعية وقابلية المعلومات للتحقيق والمراجعة.[1]

[1] توهامي مليكة، **التنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية المحاسبية. تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011،ص27

وتتمثل وثائق ومستندات مؤسسات التأمين الإجتماعي في: الملفات الطبية للمؤمنين، التصريح السنوي للأجور، التصريح الشهري للأجور، التصريح بالنشاط والوعاء، الإشتراك لغير الأجراء.....

ثانيا: الدفاتر والسجلات الممسوكة

تمسك مؤسسات الضمان الإجتماعي مجموعة من الدفاتر والسجلات منها ما هو إلزامي ومنها ما هو اختياري:

أ– الدفاتر: وهي ملزمة قانونا بموجب المادة 20 من القانون 07-11 ويشمل:

– **دفتر اليومية العامة**: ويجب أن يرقم ويؤشر من طرف رئيس المحكمة المختصة إقليميا، وتسجل فيه حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء ومنتجات الكيان؛

– **دفتر الجرد**: ويجب أيضا أن يرقم ويؤشر من طرف رئيس المحكمة المختصة إقليميا، وتنقل فيه الميزانية وحساب النتائج الخاصان بالكيان؛

– **الدفتر الكبير**: ويتضمن مجموع حركة الحسابات خلال الفترة المعينة.

ب– السجلات: وأهمها ما يلي:

– **سجل الصندوق**: وتسجل فيه عملية التحصيل للوصلات وتسوية التكاليف التي تم تحملها عن طريق أوامر الدفع الممضاة من الوكالة أو الصندوق؛

– **سجل البنك والحساب الجاري البريدي**: تسجل فيه كل عمليات التحويل والإيداع، السحب عن طريق البنك أو الحساب الجاري البريدي.

ثالثا: مدونة الحسابات

ينص القرار المؤرخ في23 رجب عام 1429هـ الموافق ل26 يوليو سنة 2008[1] على أن الكيان يجب أن يعد مخطط حسابات واحد على الأقل يلائم هيكله ونشاطاته واحتياجاته، حيث يمكن فتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاته، وهو ما يتماشى مع ما جاء في المادة 58 من القانون 92-07 الذي نص على أن الوزيران المكلفان بالمالية والضمان الإجتماعي، هما يقرران المخطط المحاسبي لصناديق الضمان الإجتماعي مع تفصيل الحسابات كلما دعت الضرورة لذلك .

[1] قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008

وعليه نجد أن مدونة الحسابات في مؤسسات الضمان الإجتماعي هي نفس مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية، إلا في تبويب وتصنيف بعض الحسابات التي تتناسب مع أنشطتها، مثل حسابات التسيير، المجموعة السادسة تضم التعويضات والمجموعة السابعة تضم الإشتراكات.

رابعا: إعداد الكشوف المالية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة، في شكل وثائق شاملة في نهاية كل دورة محاسبية. والقوائم المالية في مؤسسات الضمان الإجتماعي تخضع مثل باقي أنشطة الأعمال الأخرى لقواعد النظام المحاسبي المالي وتتكون من: الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، بالإضافة إلى الملحقات.

خامسا: إعداد الميزانيات التقديرية

وكما أشرنا سابقا فإن مؤسسات الضمان الإجتماعي تطبق بعض قواعد المحاسبة العمومية، وهذا لأنها مؤسسات سيادية تتلقى إعانات من طرف الدولة لتغطية العجز الظاهر في ميزانيتها وتتعتبر في بعض الأحيان وسيط بين الدولة والعامل كتقديم المنح العائلية، لذلك فهي ملزمة كل سنة بتقدير إيراداتها ونفقاتها ومتابعة تنفيذ هذه الميزانية، في إطار الميزانية السنوية للدولة.

أ- ميزانيات مؤسسات الضمان الإجتماعي: وتتمثل هذه الميزانيات في:[1]

- ميزانية التسيير: تعد الصناديق ميزانية التسيير لكل واحدة من التسييرات التالية:

- ✓ التسيير الإداري؛
- ✓ تسيير المراقبة الطبية؛
- ✓ تسيير العمل الصحي والإجتماعي؛
- ✓ ميزانية الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- ✓ ميزانية صندوق المساعدة والإغاثة.

- ميزانية الإستثمار: وهي ميزانيات استثمار الأموال الخاصة ببرامج الإستثمار وكذلك الإعانات أو المساهمات المالية، ويجب أن توضح هذه البرامج التكلفة الإجمالية لكل برنامج وقدر قيود الدفع في الميزانيات.

[1] رقيق برة زينب،مرجع سابق ذكره، ص.33.

– **البيانات التقديرية للإيرادات والنفقات:** تعد الصناديق بيانات تقديرية تخص الإيرادات والنفقات المخصصة لتسيير فروع الضمان الإجتماعي لكل واحدة من التسييرات التالية:

- ✓ تسيير التأمينات الإجتماعية (المرض، الأمومة، العجز، وفاة العمال الأجراء)؛
- ✓ تسيير التأمينات الإجتماعية للعمال غير الأجراء؛
- ✓ تسيير تقاعد العمالCNR؛
- ✓ تسيير تقاعد العمال غير الأجراء؛
- ✓ تسيير التعويضات عن حوادث العمل والأمراض المهنية.

يلحق بكل واحدة من الميزانيات بيان يتضمن تحديد أعداد الموظفين المبينين حسب الأصناف بالنسبة للسنة، ويحدد سنويا قسط الإشتراكات المخصص لتمويل التسييرات بموجب من قرار المكلف بالضمان الإجتماعي بناءا على اقتراح مجلس الإدارة.

ب– إجراءات تحضير الميزانية: تعتبر الميزانية تقديرا للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون السنة وتحضير الميزانية يكون للسنة السابقة التي حضرت من أجلها.[1]

– **ميزانية التسيير:** تقوم وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي في بداية السنة بتقديم التوجيهات اللازمة حول السياسة الإجتماعية التي أقرتها الحكومة، ويقوم المدير العام من جهته بإرسال مذكرة منهجية إلى مختلف هياكل الصندوق يحدد فيها العناصر التي تؤطر مشاريع ميزانيات السنة المقبلة. كما تقوم الوكالات ومراكز الدفع في تحضير الميزانيات، حيث تقوم كل واحدة منهم بتقييم الإحتياجات الضرورية والتي يجب أن تكون محددة تبعا لمعايير وأهداف معينة، وتقوم بإرسالها إلى المديرية العامة مع المستندات الثبوتية.

– **ميزانية الإستثمار:** عملية الإستثمار تكون مشروع دراسة مسبقة، أي دراسة المنفعة العمومية للعملية وإمكانية القيام بها وكذا دراسة البناء والإنجاز وهذا من شأنه تحديد مضمون المشروع من الناحية الكمية والقيمة المالية، تؤخذ هذه المشاريع في بطاقة فنية تسمح بتحديد الكلفة الإجمالية للعملية أو مبلغ الترخيص للبرنامج، أي أن ميزانية الإستثمار للصندوق هي مجموع تراخيص المشاريع والتي تكون مدة إنجازها متعددة السنوات. وتقسم لحصص سنوية في شكل اعتمادات دفع، كل اعتماد يكون حسب المشارع التي ستنجز خلال السنة المالية المعينة.

ج– المصادقة والموافقة: وذلك حسب المراحل التالية والهيئات التالية:

[1] حاج عماره،مرجع سبق ذكره، ص.97

– **مجلس الإدارة:** يقوم مجلس الإدارة بإجراء مداولاته وتسجيل قراراته في دفتر المداولات وإرفاقها بمستندات، وله سلطة الرفض الكلي أو الجزئي للميزانيات المقترحة من طرف المدير العام، أو طلب معلومات إضافية، ثم يتم توصيل قرارات مجلس الإدارة إلى الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي من أجل موافقته والمصادقة عليها.

– **السلطة الوصية:** تبلغ قرارات مجلس الإدارة الخاصة بالميزانيات إلى الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي في ظرف 15 يوما من تاريخ انعقاد اجتماع المجلس، ولا تكون الميزانيات والبيانات التقديرية نافذة بعد موافقة السلطة الوصية، حيث يلغي الوزير كافة القرارات التي تخالف القانون أو التنظيم أو التي تهدد التوازن المالي للصندوق، وذلك في ظرف 30 يوما من إبلاغه بالقرارات. حيث يجعل هذا القرار قرار مجلس الإدارة باطلا وعديم الأثر وبإمكان المجلس في هذه الحالة الإحتجاج على هذا القرار باللجوء إلى الطعن.

د– تنفيذ الميزانية: تتولى مهمة تنفيذ الميزانية السنوية للصناديق مجموعة من المصالح الموجودة على مستوى كل صندوق ذات العمل المحاسبي، حيث يتم إعداد حالة الخزينة شهريا، ويتم إرسالها إلى المديرية العامة لصناديق الضمان الإجتماعي.

المطلب الثالث: معايير المحاسبة الدولية المطبقة في هيئة الضمان الاجتماعي

عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي للمؤسسات، حتى تمكن من رفع الأداء والعمل المحاسبي، قصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية وموثوقية أكبر بالنسبة إلى الأطراف ذات العلاقة، وقد أولت أهمية بالغة للحماية الاجتماعية للعمال والموظفين، حيث خصصت معيارا كاملا للمنافع والمزايا التي تدفعها المؤسسة لموظفيها، وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 منافع الموظفين.

أولا: متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 19.

1– نشأة المعيار: تم إستبدال معيار المحاسبي الدولي رقم 19 سنة 1998 بتسخة معدة، معيار محاسبة الدولي 19 لمنافع الموظفين سنة 2011، ويسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2013، والجدول التالي يوضح التطور التاريخي للمعيار رقم 19

الجدول رقم (1-1): التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي IAS19

التاريخ	التطور	التعليقات
أفريل 1980	المسودة رقم: E16 محاسبة منافع التقاعد للموظفين في القوائم المالية.	//
جانفي 1983	المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 المحاسبة عن مخصصات التقاعد في البيانات المالية لأصحاب العمل.	ساري التطبيق إبتداءا من 1985/01/01
ديسمبر 1992	المسودة رقم: E47 تكاليف منافع التقاعد	//
ديسمبر 1993	تكاليف منافع التقاعد للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19	ساري التطبيق إبتداءا من 1995/01/01
أكتوبر 1996	المسودة: E54 فوائد الموظفين	الموعد النهائي للتعليق 1997/01/31
فيفري 1998	المعيار المحاسبي الدولي 19: منافع الموظفين	ساري التطبيق إبتداءا من 1999/01/01
جويلية 2000	المسودة رقم: E67 نشر مجموعة مخططات المعاشات	//
أكتوبر 2000	تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 منافع الموظفين	ساري التطبيق 2001/01/01
ماي 2002	الخسائر الفعلية أو تعديل لمنع الاعتراف بالمكاسب تكاليف الخدمة السابقة والاعتراف بالخسائر الناجمة فقط عن المكاسب الفعلية.	البيانات المالية السنوية التي تغطي الفترة المنتهية من 31 ماي 2002
ديسمبر 2002	المسودة رقم: ED2 المدفوعات القائمة على أساس الأسهم، التي تقترح تعويضات حقوق الملكية	الموعد النهائي للتعليق 2003/03/07

فيفري 2004	متطلبات حقوق الملكية التي حلت محلها المعيار الدولي للتقارير المالية 2 الدفع على أساس الاسهم.	ساري التطبيق إبتداءا من 2005/01/01
29 أفريل 2004	التعديلات المقترحة على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 منافع الموظفين: المكاسب والخسائر الاكتوارية الافصاحات.	الموعد النهائي للتعليق 31 جويلية 2004
19 ديسمبر 2004	الأرباح والخسائر الاكتوارية وخطط المجموعة والافصاحات	ساري التطبيق إبتداءا من 2005/01/01
22 ماي 2008	تم تعديلها من خلال التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية (تكاليف الخدمة السابقة والتخفيضات السلبية).	ساري التطبيق إبتداءا من 2009/01/01
20 أوت 2009	معدل الخصم لمزايا الموظفين (التعديلات المقترحة على معيار الدولي للمحاسبة رقم 19)	الموعد النهائي للتعليق 2010/09/06
29 أفريل 2010	المسودة:2010/03: ED خطط المنافع المحددة(التعديلات المقترحة على معيار الدولي للمحاسبة رقم 19)	الموعد النهائي للتعليق 2010/09/30
16 جوان 2011	يحل محل المعيار المحاسبي الدولي منافع المستخدمين المعدل في 2011	ساري التطبيق من 2013/01/01
25 مارس 2013	المسودة: 2013/04: ED خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين (التعديلات المقترحة على المعيار المحاسبي الدولي رقم19)	الموعد النهائي للتعليق 2013/07/25
21 نوفمبر	خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين الصادرة على تعديلات المعيار المحاسبي الدولي رقم 19	ساري التطبيق 2014/07/01

2013		
25 سبتمبر 2014	معدلة من خلال التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لعام 2014 (معدل الخصم:قضية السوق الاقليمية)	يسرى على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 2016/01/01
07 فيفري 2018	تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها (تعديلات على معيار المحاسبي الدولي رقم 19)	يسرى على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 2019/01/01

المصدر: 2021/05/15 19:09 www.iasplus.com/en/standards/ias/ias19

2- هدف ونطاق المعيار: عند إصدار أي معيار محاسبي يجب إبراز الهدف من إصدار هذا الأخير، وكذا مجال ونطاق تطبيقه:[1]

أ- هدف المعيار: يهدف المعيار لتحديد محاسبة منافع الموظفين والافصاح عنها، ويتطلب من المنشأة الاعتراف بما يلي:

- إلتزام معين عندما عندما يقدم الموظف الخدمة مقابل منافع الموظفين التي ستدفع مستقبلا؛
- مصروف معين عندما تستهلك المنشأة المنافع الاقتصادية الناجمة عن الخدمة التي يقدمها الموظف مقابل منافع الموظفين.

ب- نطاق المعيار: يطبق هذا المعيار من قبل صاحب العمل عند المحاسبة عن جميع منافع الموظفين، باستثناء تلك التي ينطبق عليها (IFRS02) الدفع على أساس السهم، ولا يتناول هذا المعيار التقرير من قبل خطط منفعة الموظف (IAS26) المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد.

3- الفئات الرئيسية لمنافع الموظفين: ويحدد هذا المعيار أربع فئات رئيسية لمنافع الموظفين:

[1] لقليطي الأخضر، **منصر عبد العالي، محاسبة منحة الإحالة على التقاعد (RDI) وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد02، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط،ديسمبر 2017، ص15.

- **منافع الموظفين قصيرة الأجل:** منافع الموظف قصيرة الأجل، عندما يتوقع أنه سيتم تسويتها (دفعها) بشكل كامل خلال 12 شهرا للسنة المالية قبل نهاية فترة التقرير السنوية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، ومن أمثلتها مايلي:

- الرواتب والأجور ومساهمات المنشأة في الضمان الاجتماعي؛
- الإجازات السنوية والمرضية المدفوعة؛
- مشاركة العاملين في الأرباح أو خطط المكافآت؛
- المنافع غير النقدية مثل: العناية الطبية وقروض الإسكان للعاملين وبدلات السفر والسلع و الخدمات التي تعطي مجانا أو بأسعار منخفضة للموظفين الحاليين.

- **منافع بعد انتهاء الخدمة الوظيفية للعاملين:** وتشمل:

- منافع التقاعد مثل المعاشات (رواتب التقاعد) والمدفوعات كمبلغ إجمالي عند التقاعد؛
- المنافع الأخرى لما بعد إنتهاء التوظيف،مثل تكاليف الخدمات الطبية والتأمين على حياة العاملين أثناء فترة التقاعد.

- **منافع الموظفين طويلة الأجل:** وتشمل:

- حالات الغياب طويلة الأجل المدفوعة،مثل إجازة الخدمة الطويلة،أو إجازة التفرغ العلمي؛
- تكاليف العاملين المدفوعة خلال فترة العجز طويلة الأجل.

- **مكافأة نهاية الخدمة المقدمة للعاملين:** وهي تلك التعويضات التي تقدمها المؤسسة لموظف نتيجة فسخ عقده، سواء من قبل المؤسسة أو بإرادته.

ثانيا: المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين وفق المعيار الدولي رقم IAS19:

المعايير الدولية للمحاسبة هدفت إلى بيان شروط الاعتراف وطريقة القياس وكيفية الإفصاح عند منافع الموظفين.[1]

1- شروط الاعتراف وقياس منافع الموظفين:

[1] حمزة العرابي، **المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 منافع الموظفين**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02،الجزائر، ص57.

- **منافع الموظفين قصيرة الأجل:** محاسبة مافع الموظفين قصيرة الأجل تكون عادة غير معقدة، لأنها لا تتطلب افتراضات اكتوارية لقياس الإلتزام أو التكلفة، ولا يوجد إحتمال بأي مكسب أو خسارة إكتوارية، علاوة على ذلك يتم قياس إلتزامات منافع الموظفين على أساس غير مخصوم.
- **المنافع بعد انتهاء الخدمة الوظيفية للعاملين:** يختلف الإعتراف بمنافع الموظفين بحسب طبيعة خطط منافع الموظفين، حيث تم تصنيف خطوط المنافع لما بعد انتهاء الخدمة، على أنها خطط مساهمات محددة أو خطط منافع محددة، ويقدم إرشادات معينة فيما يتعلق بتصنيف خطط أصحاب العمل المتعددين وخطط الدولة والخطط ذات المنافع المؤمن عليها.

– **خطط المساهمات المحددة:** تدفع المؤسسة مساعمات ثابتة إلى وحدة منفصلة (صندوق)، ولا يكون عليها التزام قانوني أو ضمني لدفع مزيد من المساهمات إذا لم يكن الصندوق يحتفظ بموجودات كفاية لدفع كافة منافع الموظفين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة؛

– **خطط المنافع الأخرى:** تعرف كافة خطط المنافع الأخرى لما بعد انتهاء الخدمة على أنها خطط منافع محددة، وقد لا تكون خطط المنافع المحددة ممولة أ، قد تكوت ممولة كليا أو جزئيا.

- **منافع الموظفين طويلة الأجل:** لا يكون قياس منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل عادة خاضعا لنفس الدرجة من عدم التأكد، مثل قياس منافع ما بعد انتهاء الخدمة، علاوة على ذلك قل ما يتسبب إدخال منافع الموظفين الأخرى الأجل أو التغيرات فيها في مبلغ مادي لتكلفة الخدمة السابقة، ولهذه الأسباب يتطلب هذا المعيار أسلوبا مبسطا لمحاسبة منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل، ويختلف هذا الأسلوب عن المحاسبة المطلوبة لمنافع الموظفين لما بعد انتهاء الخدمة كما يلي:
  - يتم الإعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية فورا ولا يتم تطبيق أي "نطاق"؛
  - يتم الإعتراف بتكلفة الخدمة السابقة بكاملها فورا.
- **منافع نهاية الخدمة:** يجب على المؤسسة الإعتراف بمنافع نهاية الخدمة فقط عندما تكون المؤسسة ملتزمة بواحد مما يلي:
  - إنهاء خدمة الموظف أو مجموعة من الموظفين قبل تاريخ التقاعد العادي؛
  - تقديم منافع نهاية الخدمة نتيجة لعرض يقدم لتشجيع ترك العمل الإختياري.

2- الإفصاح:

- **منافع الموظفين قصيرة الأجل:** بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب إفصاحات محددة بشأن منافع الموظفين قصيرة الأجل، فقد تتطلب معايير المحاسبة الدولية الأخرى إجراء إفصاحات، فعلى سبيل المثال حيث يتطلب ذلك معيار المحاسبة الدولي الرابع والعشرون "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بمنافع الموظفين لكبار موظفي الادارة، ويتطلب معيار المحاسبة الدولي الأول "عرض البيانات المالية" وجوب اعتراف المؤسسة بتكاليف الموظفين.
- **منافع ما بعد انتهاء الخدمة:**

✓ **بالنسبة لخطط المساهمات:**

– يجب على المؤسسة الإفصاح عن المبلغ المعترف به كمصروف لخطط المساهمات المحددة؛[1]

– حسب ما يتطلب معيار المحاسبة الدولي الرابع والعشرون IAS24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات حول المساهمات في خطط مساهمات محددة لكبار موظفي الإدارة.

✓ **بالنسبة لخطط المنافع المحددة:** إن محاسبة خطط المنافع المحددة معقدة، لأنها تتطلب افتراضات اكتوارية لقياس الإلتزام والمصروف، وهناك احتمال بمكاسب وخسائر اكتوارية*، علاوة على ذلك يتم قياس الإلتزامات على أساس مخصوم لأنه يمكن تسويتها بعد عدة سنوات، بعد قيام الموظفين بتقديم خدماتهم.

✓ **منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل:** بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب افصاحات محددة بشأن منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل، فقد تتطلب معايير المحاسبة الدولية الأخرى إفصاحات، على سبيل المثال حيث يكون المصروف الناجم من هذه المنافع ذا حجم أو طبيعة أو تكرار بحيث أن الإفصاح مناسب لإيضاح أداة المؤسسة للفترة (معيار المحاسبة الدولي الثامن IAS08 صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية) وحيث يتطلب معيار المحاسبة الدولي الرابع والعشرون IAS24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، وتقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل لكبار موظفي الادارة.

الإكتوارية: مهنة تجارية تتعامل مع الأثر الاقتصادي للخطر وعدم اليقين وعدم اليقين، والاكتواريون يوفرون تقديرات لأنظمة الأمن المالي، فهم يقيمون رياضيا احتمالية وقوع الأحداث وقياس النتائج الطارئة، في سبيل تقليل الخسائر المالية غير المؤكدة وغير المرغوب فيها، حيث لا يمكن تجنب العديد من الأحداث مثل الوفاة فلذلك يجب اتخاذ تدابير للحد من الأثار المالية المترتبة على حدوثها.

✓ **منافع نهاية الخدمة:**

- ينشأ احتمال حيث يكون هناك تأكد بشأن عدد الموظفين الذين سيقبلون عرضا لمنافع نهاية الخدمة، وحسب ما يتطلب معيار المحاسبة الدولي العاشر IAS10 "البنود المحتملة والأحداث التي تقع بعد الميزانية العمومية" تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالبند المحتمل إلا إذا كان احتمال حدوث خسارة بعيدا؛[1]

- حسب ما يتطلب معيار المحاسبة الثامن IAS08 "صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطار والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية"، تقوم المؤسسة بالإفصاح عن طبيعة ومبلغ المصروف إذا كان ذا حجم أو طبيعة أو تكرار بحيث أن الإفصاح عنه مناسب شرح أداة المؤسسة للفترة، وقد ينجم عن منافع نهاية الخدمة مصروف يجب الإفصاح عنه من أجل أن يمتثل لهذا المتطلب؛

- حيث يتطلب معيا المحاسبة الدولي الرابع والعشرون IAS24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، تقوم المؤسسة بالإفصاح عن منافع لكبار موظفي الإدارة.

[1] حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره،ص.60.

خلاصة الفصل:

تبين لنا في هذا الفصل أن منظومة الضمان الاجتماعي الجزائري لها اطار مفاهيمي وقواعد قانونية مميزة للتغطية الاجتماعية بعتباره وسيلة لتحقيق التماسك الإجتماعي الذي يؤدي إلى توفير السلام والتضامن بين أفراد المجتمع، ومنذ ظهور هذه الهيئات لأول مرة وتطورها عبر مرور السنوات وهي تسعى إلى ضمان الإستقرار العائلي وتحقيق الرفاهية الإجتماعية ورفع المستوى المعيشي لطبقة العمال، وكذالك فإن لدى هذه الهيئات الأهمية البالغة من خلال الوظائف التي تؤديها سوآءا على المستوى الإجتماعي أو الإقتصادي أو النفسي.

كما تسعى هيئات الضمان الإجتماعي والمتمثلة في مختلف صناديقها الإجتماعية إلى تحقيق توازنها المالي أيضا إلى جانب تقديم الخدمات العمومية وذلك من خلال انتهاج سياسات محاسبية تجعلها تحافظ على سلامتها المالية لذلك فهي تحتاج إلى تسيير جيد لمنظومتها، الأمر الذي يستدعي وجود نظام محاسبي قادر على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الأكثر نجاعة في المستقبل.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية حول تقييم تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية

تمهيد:

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على آراء ووجهة نظر عينة من الصناديق الإجتماعية محل الدراسة بولاية الوادي حول موضوع دراستنا الحالية " تقييم تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية " ،وبعد أن تطرقنا في الدراسة النظرية لأهم المفاهيم حول هيئات الضمان الإجتماعي ونظامها المحاسبي ولتسليط الضوء أكثر عن موضوع واختبار الدراسة قمنا بالاعتماد على استبيان، تم توزيعه على عينة من الصناديق الاجتماعية بولاية الوادي حيث تقربنا من موظفي هذه المؤسسات خاصة الموظفين الذين هم على دراية بالمجال المحاسبي وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى وصف عينة ومجتمع الدراسة وكذا أداة الدراسة تاليها توزيع الاستبيان وجمع البيانات وتحليلها، وفي الأخير إختبار فرضيات الدراسة بالاستعانة ببرنامج SPSS . وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المحبث الثاني: عرض نتئائج الدراسة الميدانية، تحليلها ،مناقشتها

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

تعتبر الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية من الأهمية بمكان، فمن خلالها يتسنى للباحث أن يثبت أو ينفي فرضياته عبر النتائج المتوصل إليها ويعالج الاشكال المطروح؛ فكلما كانت البيانات المستخدمة ذات مصداقية من حيث جمعها ودراستها وتحليلها كلما كان لهاته الدراسة قيمة علمية وعملية.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

نتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالطريقة المستخدمة في الدراسة، وذلك من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة ووصف خصائصها.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة هو وصف للعدد الاجمالي،حيث قمنا بطريقة عشوائية باختيار عينة بحجم 50فرد، للإجابة على استمارة استبيان تم توزيعها على 50، استرجع منها42 (بما يعادل نسبة استرجاع84%).

- **الخصائص العامة للعينة:**

تتمثل خصائص العينة فيما يلي:

أولا: المؤهل العلمي

جدول (2–1): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة
ليسانس	11	%26.2
ماجستير	6	%14.3
شهادة مهنية	11	%26.2
ماستر	13	%31
دكتوراه	1	%2.4
المجموع	**42**	**%100**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

الشكل رقم(1–1): يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي

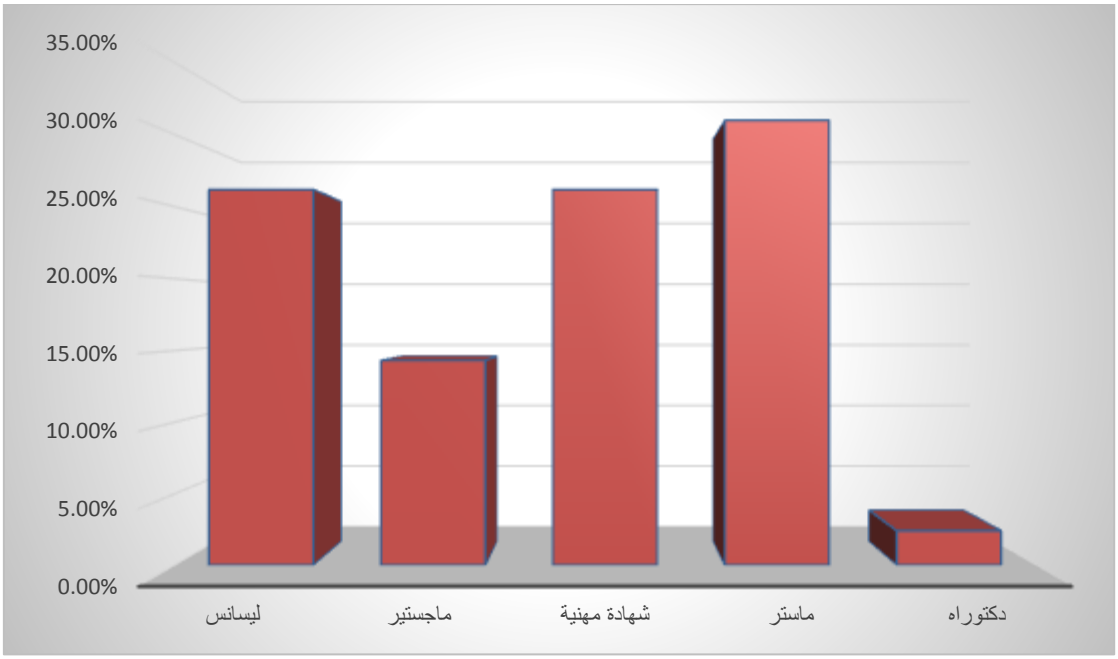

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل التعليمي لأفراد العينة، حيث أن غالبيتهم مستوى ماستر بنسبة **31%** يليها مستوى لسانس وشهادات مهنية بنسبة **26.2%** تليها فئة مستوى ماجستير بنسبة **14.3%**، ثم مستوى دكتوراه بنسبة **2.4%**.

ثانيا: الفئات

جدول (2–2): توزيع عينة الدراسة حسب الفئات

الفئات	التكرار	النسبة
تقني سامي في المحاسبة	4	%9.5
مكلف بالدراسات	16	%38.1
رئيس مصلحة المحاسبة	6	%14.3
نائب مدير المالية والتحصيل	16	%38.1
المجموع	**42**	**%100**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

الشكل رقم(1-2): يمثل عينة الدراسة حسب الفئات

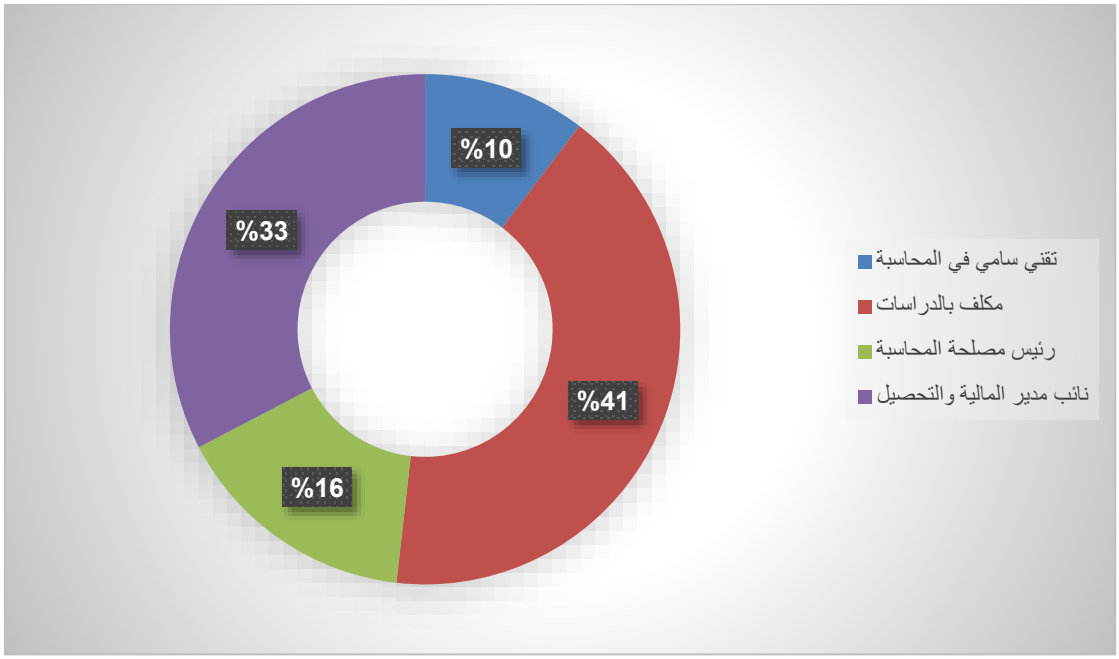

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الفئات لأفراد العينة، حيث أن غالبيتهم مكلف بالدراسات ونائب مدير المالية والتحصيل بنسبة **38.1%** تليها فئة رئيس مصلحة المحاسبة بنسبة **14.3%**، يليها فئة تقني سامي في المحاسبة بنسبة **9.5%**.

ثالثا: الخبرة

جدول (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل5سنوات	3	%7.1
من 5إلى 10سنوات	13	%31
أكثر من 10سنوات	26	%61.9
المجموع	**42**	**%100**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

الشكل رقم(1–3): تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة

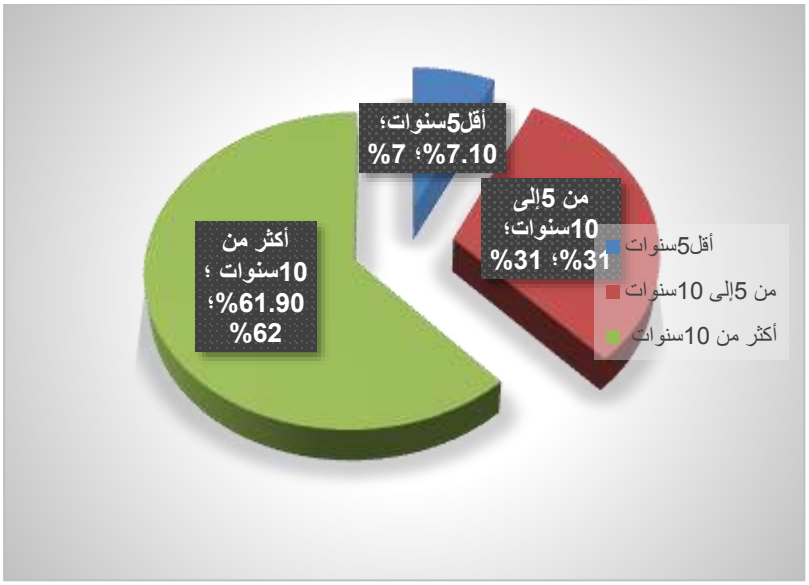

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة لأكبر كانت لفئة "**أكثر من 10سنوات** "ثم فئة من" **5إلى 10 سنوات**" بنسبة **31%** ونسبة 7.1% لفئة من "**أقل من 5 سنوات**".

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

اعتمدنا في دراستنا هاته على الاستبيان كوسيلة أساسية للحصول على البيانات المتعمقة في المؤسسات محل الدراسة، ثم استخدمنا أهم الأدوات الإحصائية من أجل معالجة وتحميل البيانات التي تم الحصول عليها.

الفرع الأول: الاستبيان

مرت عملية بناء الاستبيان حتى وصل إلى شكله النهائي بمراحل متعاقبة، نوجزها كالآتي:

أولا–بناء الاستبيان :تم إعداد استبيان الدراسة وفحصه كالآتي :

– الاستفادة من تجارب الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات دراستنا؛

– تصميم استبيان مبدئي وعرضها على الأستاذ المشرف؛

– تعديل التصميم المبدئي بناءا على توجيهات الأستاذ المشرف.

ثانيا–وصف الاستبيان: شمل الاستبيان ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

–القسم الأول: تم تخصيصه للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (المؤهل العلمي، الفئات، مدة الخبرة).

-القسم الثاني: يتضمن عبارات المحور الأول (تطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF) يشار إليه 1إلى 09

-القسم الثالث: يتضمن عبارات المحور الثاني (تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية) يشار إليه بالعبارات من01 إلى 08.

القسم الرابع: يتضمن عبارات المحور الثالث (تقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية) يشار إليه بالعبارات من01 إلى 08.

الجدول رقم(2-4): وصف عبارات الاستبيان

المحور	عدد الأسئلة
المحور الأول (تطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF)	09
المحور الثاني (تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية)	08
المحور الثالث (تقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية)	08

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

وقد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي والذي يحتمل خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان، وبالتالي يسهل ترميز الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-5): مقياس ليكارت الخماسي

التقييم	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

ويوضح الجدول الآتي المعيار الذي يتم على أساسه التحميل بناءا على قيم المتوسط الحسابي:

الجدول رقم (2-6): مقياس التحليل

التقييم	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال	4.2-5	3.4-4.2	2.6-3.4	1.8-2.6	1-1.8

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية،تحليلها، مناقشتها

المطلب الأول: اختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان:

الفرع الأول: اختبار وصدق العينة طريقة ألفا كرونباخ:

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذ كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي واحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة:

-يعد ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفا إذا كانت النتيجة أقل من 60%.

-يعد ثبات الظاهرة المدروسة متوسطا إذا كانت النتيجة محصورة بين 60 %و70%.

-يعد ثبات الظاهرة المدروسة جيدا إذا كانت النتيجة محصورة من 70% و80%.

-يعد ثبات الظاهرة المدروسة ممتازا إذا كانت النتيجة أكبر من 80%

الجدول رقم(2-7): توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق

محاور الاستبيان	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	تطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF	**09**	**0.863**	**0.928**
المحور الثاني	تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية	**08**	**0.845**	**0.919**
المحور الثالث	تقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية	**08**	**0.955**	**0.977**
مجموع المحاور		**25**	**0.862**	**0.928**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

وبالاعتماد على قاعدة البيانات التي تم تحليلها بواسطة برنامج SPSS V22 تم التحصل على ألفا كرونباخ وبحساب الجذر التربيعي له تحصلنا على قيم أكبر من 0.5 لكل عنصر من عناصر المتغيرين، والملاحظ أنه مقبول جدا.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة

اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في إصداره رقم 22 وذلك من أجل معالجة وتحليل البيانات، التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان، ومن بين أهم الأدوات الإحصائية التي استعملت في هذه الدراسة:

- التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لوصف خصائص الشخصية لعينة الدراسة ومجتمع الدراسة.
- الانحرافات المعيارية.
- المتوسطات الحسابية

اختبار **اختبار ستيودنت(T-test)**

الفرع الثالث: التحليل الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات عبى حسب التسلسل للأسئلة المتدرجة في الاستبيان، ثم حساب تكرارات الإجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

الإجابة على أسئلة المحور الأول: في ماذا تتمثل تطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF؟

جدول رقم (2-8): نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1-فقد تغيير السياسات المحاسبية مصداقية وعدالة القوائم المالية ويقلل من جودتها.	3.26	1.03	**محايد**
2-عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية للأحداث أو العمليات المالية في المؤسسة من سنة إلى أخرى يؤثر على قدرتها على المقارنة بين فترات زمنية مختلفة.	3.90	1.03	**موافق**
3-يخفي عدم الإفصاح عن تغيير السياسات المحاسبية الأداء الحقيقي للمنشأة.	3.83	0.85	**موافق**
4-يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على شمولية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.	3.26	0.82	**محايد**
5-يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على ملائمة القوائم المالية لاحتياجات مستخدميها.	3.28	0.77	**محايد**
6-يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على القدرة التنبؤية للمعلومات المالية.	3.52	0.77	**موافق**
7-يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على القدرة الاسترجاعية للمعلومات المالية.	3.40	0.91	**موافق**
8-يؤثر تغيير في السياسات المحاسبية على الموضوعية للمعلومات المالية.	3.11	0.96	**محايد**
9-يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على حيادية المعلومات المالية	2.97	0.97	**محايد**
المتوسط العام لتطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF	3.39	0.60	**موافق**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

يظهر الجدول أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام، حيث بلغ المتوسط الحسابي (**3.39**) والذي يقع بين (**2.6**) وأقل من (**3.40**) كما أن هذا المتوسط يقع الفئة الثالثة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة محايد والتي تؤكد رضا وموافقة بعض أفراد العينة حول تطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (**0.60**).

وحتى تؤدي النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه أغلبية من أفراد العينة استجابات التي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

-في الفقرة رقم(1) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.26) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه فقد تغيير السياسات المحاسبية مصداقية وعدالة القوائم المالية ويقلل من جودتها احيانا.

-في الفقرة رقم(2) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.90) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية للأحداث أو العمليات المالية في المؤسسة من سنة إلى أخرى يؤثر على قدرتها على المقارنة بين فترات زمنية مختلفة

-في الفقرة رقم(3) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.83) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يخفي عدم الإفصاح عن تغيير السياسات المحاسبية الأداء الحقيقي للمنشأة احيانا

-في الفقرة رقم(4) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.26) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على شمولية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية احيانا

-في الفقرة رقم(5) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.28) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على ملائمة القوائم المالية لاحتياجات مستخدميها احيانا

-في الفقرة رقم(6) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.52) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على القدرة التنبؤية للمعلومات المالية

-في الفقرة رقم(7) بلغ المتوسط الحسابي (3< 3.40) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على القدرة الاسترجاعية للمعلومات المالية احيانا.

-في الفقرة رقم(8) بلغ المتوسط الحسابي (3< 3.11) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يؤثر تغيير في السياسات المحاسبية على الموضوعية للمعلومات المالية احيانا

-في الفقرة رقم(9) بلغ المتوسط الحسابي (3> 2.97) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على حيادية المعلومات المالية احيانا

الإجابة على أسئلة المحور الثاني: في ماذا تتمثل تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

جدول رقم (9-2): نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1-يمكن توفير برنامج للرعاية الاجتماعية يشمل الرعاية الصحية والنفسية وكذلك إنشاء أندية للمسنين..إلخ.	3.95	0.98	موافق
2-تعتبر العمليات المحاسبية التي تقوم بها الصناديق الاجتماعية (**CNAS,CASNOS**) أكثر دقة وشمولية من العمليات داخل صندوق **CNR**.	3.47	1.32	موافق
3-تعتبر هيئات الضمان الاجتماعي متحررة من قواعد المحاسبة العمومية.	3.33	1.09	محايد
4-تمول صناديق الضمان الاجتماعي عن طريق اشتراكات الموظفين، المستخدمين، العمال المنتسبين إلى القطاع العام.	3.90	0.95	موافق
5-تلتزم مؤسسات الضمان الاجتماعي بإعداد نوعين من الميزانيات كل سنة.	3.21	0.95	محايد
6-يغطى العجز الظاهر في النتيجة المحاسبية للصناديق الاجتماعية بإعانات من الدولة.	3.52	1.10	موافق
7-خضعت صناديق الضمان الاجتماعي قواعد المخطط المحاسبي الوطني **PCN**	3.80	0.70	موافق
8-تطبق صناديق الضمان الاجتماعي معايير محاسبة الدولية **IAS**.	3.16	0.93	محايد
المتوسط العام لتطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية	**3.53**	**0.46**	موافق

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

يظهر الجدول أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (**3.53**) والذي يقع بين (**3.40**) و أقل من (**4.19**) كما أن هذا المتوسط يقع الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة حول بتطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (**0.46**).

وحتى تؤدي النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه أغلبية من أفراد العينة استجابات التي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

-في الفقرة رقم(1) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.95) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يمكن توفير برنامج للرعاية الاجتماعية يشمل الرعاية الصحية والنفسية وكذلك إنشاء أندية للمسنين..إلخ

-في الفقرة رقم(2) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.47) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تعتبر العمليات المحاسبية التي تقوم بها الصناديق الاجتماعية (CNAS,CASNOS) أكثر دقة وشمولية من العمليات داخل صندوق CNR

-في الفقرة رقم(3) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.47) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تعتبر العمليات المحاسبية التي تقوم بها الصناديق الاجتماعية (**CNAS,CASNOS**) أكثر دقة وشمولية من العمليات داخل صندوق **CNR**.

-في الفقرة رقم(4) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.33) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تعتبر هيئات الضمان الاجتماعي متحررة من قواعد المحاسبة العمومية

-في الفقرة رقم(5) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.21) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تلتزم مؤسسات الضمان الاجتماعي بإعداد نوعين من الميزانيات كل سنة محايد

-في الفقرة رقم(6) بلغ المتوسط الحسابي(3<3.52) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يغطى العجز الظاهر في النتيجة المحاسبية للصناديق الاجتماعية بإعانات من الدولة

-في الفقرة رقم(7) بلغ المتوسط الحسابي(3< 3.80) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه خضعت صناديق الضمان الاجتماعي قواعد المخطط المحاسبي الوطني **PCN**

-في الفقرة رقم(8) بلغ المتوسط الحسابي(3< 3.16) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تطبق صناديق الضمان الاجتماعي معايير محاسبة الدولية **IAS** احيانا

الإجابة على أسئلة المحور الأول: في ماذا تتمثل تقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية؟

جدول رقم (2-10): نتائج آراء عينة الدراسة حول تقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

العبارات	المتوسط	الانحراف	الدرجة

	الحسابي	المعياري	
1-يؤدي توسيع وعاء الاشتراك إلى زيادة التحكم في حجم هذا الوعاء.	3.90	0.90	**موافق**
2-تجويد الرقابة على المعالجة المحاسبية تؤدي إلى مخرجات تهدف إلى تحسين أداء هيئات الضمان الاجتماعي.	4.23	0.75	**موافق**
3-تتكون مدخلات النظام المحاسبي في الصناديق الاجتماعية من مجموع عناصر المترتب أو الدخل المناسب.	3.64	0.93	**موافق**
4-يتم تكليف مراقب محلف معتمد لدى الصندوق للقيام بإعادة تقييم وعاء الاشتراك	3.95	0.90	**موافق**
5-وجود محاسبة تحليلية في النظام المحاسبي للهيئات يساعدها على اتخاذ إجراءات لازمة تجعلها تحافظ على توازنها المالي.	3.71	0.91	**موافق**
6-غياب معايير محاسبية في النظام المحاسبي للهيئات تمكنها من المعالجة المحاسبية لنشاطاتها ومحتوى مخرجاتها وكيفية عرضها.	3.26	1.01	**محايد**
7-عدم استثمار أموال مؤسسات الضمان الاجتماعي يهدد استمرارية وديمومة هذه الهيئات	3.80	0.99	**موافق**
8-غياب جدول التغير في الاموال الخاصة يؤثر على مخرجات النظام المحاسبي للهيئات الاجتماعية	3.42	0.94	**موافق**
المتوسط العام لتقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية	**3.74**	**0.45**	**موافق**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

يظهر الجدول أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة لتقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (**3.47**) والذي يقع بين (**3.40**) و أقل من (**4.19**) كما أن هذا المتوسط يقع الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة حول تقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية ، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (**045**).

وحتى تؤدي النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه أغلبية من أفراد العينة استجابات التي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

-في الفقرة رقم(1) بلغ المتوسط الحسابي(3.90>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يؤدي توسيع وعاء الاشتراك إلى زيادة التحكم في حجم هذا الوعاء

-في الفقرة رقم(2) بلغ المتوسط الحسابي(4.23>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تجويد الرقابة على المعالجة المحاسبية تؤدي إلى مخرجات تهدف إلى تحسين أداء هيئات الضمان الاجتماعي

-في الفقرة رقم(3) بلغ المتوسط الحسابي(3.64>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تتكون مدخلات النظام المحاسبي في الصناديق الاجتماعية من مجموع عناصر المترتب أو الدخل المناسب

-في الفقرة رقم(4) بلغ المتوسط الحسابي(3.95>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يتم تكليف مراقب محلف معتمد لدى الصندوق للقيام بإعادة تقييم وعاء الاشتراك

-في الفقرة رقم(5) بلغ المتوسط الحسابي(3.71>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه وجود محاسبة تحليلية في النظام المحاسبي للهيئات يساعدها على اتخاذ إجراءات لازمة تجعلها تحافظ على توازنها المالي

-في الفقرة رقم(6) بلغ المتوسط الحسابي(3.26>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه غياب معايير محاسبية في النظام المحاسبي للهيئات تمكنها من المعالجة المحاسبية لنشاطاتها ومحتوى مخرجاتها وكيفية عرضها أحيانا.

-في الفقرة رقم(7) بلغ المتوسط الحسابي(3.80 >3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه عدم استثمار أموال مؤسسات الضمان الاجتماعي يهدد استمرارية وديمومة هذه الهيئات

-في الفقرة رقم(8) بلغ المتوسط الحسابي(3.42 >3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه غياب جدول التغير في الاموال الخاصة يؤثر على مخرجات النظام المحاسبي للهيئات الاجتماعية

المطلب الثاني: معالجة الفرضيات

- **التحليل عن طريق اختبار ستيودنت(T-test)**

بعد ما قمنا بعرض النتائج الوصفة لقائمة الاستبيان، اعتمدنا على اختيار "**T**" للعينة البسيطة **one sample T text** عند مستوى دلالة 5 % وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان.

وكانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت(a) sig ≤ 5 % :
- قبول الفرضية العدمية إذا كانت(a) sig ≥5 %:

أولا: النتائج الإحصائية للدارسة الخاصة بالمحور الأول:

الفرضية الأولى:

يوجد تطبيق لسياسات المحاسبية حسب نظام SCF

الجدول رقم (2-11): يوضح اختبار T للعينة البسيطة المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF

العبارات	المحسوبةT	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1-فقد تغيير السياسات المحاسبية مصداقية وعدالة القوائم المالية ويقلل من جودتها.	1.636	41	0.109	نقبل 0H
2-عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية للأحداث أو العمليات المالية في المؤسسة من سنة إلى أخرى يؤثر على قدرتها على المقارنة بين فترات زمنية مختلفة.	5.685	41	0.000	نقبل H1
3-يخفي عدم الإفصاح عن تغيير السياسات المحاسبية الأداء الحقيقي للمنشأة.	6.685	41	0.000	نقبل H1
4-يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على شمولية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.	2.050	41	0.047	نقبل H1
5-يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على ملائمة القوائم المالية لاحتياجات مستخدميها.	2.392	41	0.021	نقبل H1
6-يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على القدرة التنبؤية للمعلومات المالية.	3.335	41	0.002	نقبل H1
7-يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على القدرة الاسترجاعية للمعلومات المالية.	2.876	41	0.006	نقبل H1
8-يؤثر تغيير في السياسات المحاسبية على الموضوعية للمعلومات المالية.	0.797	41	0.430	نقبل 0H
9-يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على حيادية المعلومات المالية	-1.158	41	0.875	نقبل 0H
جميع الفقرات	4.225	41	0.000	نقبل H1

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول رقم ..الذي يبين أراء أفراد العينة في المحور الأول حول "يوجد تطبيق لسياسات المحاسبية حسب نظام SCF " من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة **T**المحسوبة ...ومستوى دلالة **0.000** وهي أقل من **0.005** في هذه الحالة نقبل الفرضية **H1** ونرفض**0H**

H0: لا يوجد تطبيق لسياسات المحاسبية حسب نظام SCF عند مستوى معنوية **a≤0.05**

H1: يوجد تطبيق لسياسات المحاسبية حسب نظام SCF عند مستوى معنوية

a≤0.05

ثانيا: النتائج الإحصائية للدارسة الخاصة بالمحور الثاني:

الفرضية الثانية:

يوجد تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

الجدول رقم (2-12): يوضح اختبار T للعينة البسيطة المتعلقة تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

العبارات	المحسوبةT	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1-يمكن توفير برنامج للرعاية الاجتماعية يشمل الرعاية الصحية والنفسية وكذلك إنشاء أندية للمسنين..إلخ.	6.256	41	0.000	نقبل 1H
2-تعتبر العمليات المحاسبية التي تقوم بها الصناديق الاجتماعية (**CNAS,CASNOS**) أكثر دقة وشمولية من العمليات داخل صندوق **CNR**.	2.321	41	0.025	نقبل H1
3-تعتبر هيئات الضمان الاجتماعي متحررة من قواعد المحاسبة العمومية.	1.969	41	0.056	نقبل 0H
4-تمول صناديق الضمان الاجتماعي عن طريق اشتراكات الموظفين المستخدمين، العمال المنتسبين إلى القطاع العام.	6.121	41	0.000	نقبل H1
5-تلتزم مؤسسات الضمان الاجتماعي بإعداد نوعين من الميزانيات كل سنة.	1.460	41	0.152	نقبل H0
6-يغطى العجز الظاهر في النتيجة المحاسبية للصناديق الاجتماعية بإعانات من الدولة.	6.121	41	0.000	نقبل H1
7-خضعت صناديق الضمان الاجتماعي قواعد المخطط المحاسبي الوطني **PCN**	7.424	41	0.000	نقبل H1
8-تطبق صناديق الضمان الاجتماعي معايير محاسبة الدولية **IAS**.	1.155	41	0.255	نقبل 0H
جميع الفقرات	7.538	41	0.000	نقبل H1

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول رقم ..الذي يبين أراء أفراد العينة في المحور الثاني حول " تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية" من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة **T**المحسوبة ...ومستوى دلالة **0.000** وهي أقل من **0.005** في هذه الحالة نقبل الفرضية **H1** ونرفض**0H**

H0: لا يوجد تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية عند مستوى معنوية **a≤0.05**

H1: يوجد تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية عند مستوى معنوية**a≤0.05**

ثالثا: النتائج الإحصائية للدارسة الخاصة بالمحور الثالث:

الفرضية الثالثة:

يوجد تقييم لسياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

الجدول رقم (2–13): يوضح اختبار T للعينة البسيطة المتعلقة بتقييم سياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

العبارات	المحسوبةT	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1–يؤدي توسيع وعاء الاشتراك إلى زيادة التحكم في حجم هذا الوعاء.	6.475	41	0.000	نقبل 1H
2–تجويد الرقابة على المعالجة المحاسبية تؤدي إلى مخرجات تهدف إلى تحسين أداء هيئات الضمان الاجتماعي.	10.572	41	0.000	نقبل H1
3–تتكون مدخلات النظام المحاسبي في الصناديق الاجتماعية من مجموع عناصر المترتب أو الدخل المناسب.	4.468	41	0.000	نقبل 1H
4–يتم تكليف مراقب محلف معتمد لدى الصندوق للقيام بإعادة تقييم وعاء الاشتراك	6.787	41	0.000	نقبل H1
5–وجود محاسبة تحليلية في النظام المحاسبي للهيئات يساعدها على اتخاذ إجراءات لازمة تجعلها تحافظ على توازنها المالي.	5.041	41	0.000	نقبل 1H
6–غياب معايير محاسبية في النظام المحاسبي للهيئات تمكنها من المعالجة المحاسبية لنشاطاتها ومحتوى مخرجاتها وكيفية عرضها.	1.675	41	0.102	نقبل 0H
7–عدم استثمار أموال مؤسسات الضمان الاجتماعي يهدد استمرارية وديمومة هذه الهيئات	5.280	41	0.000	نقبل H1
8–غياب جدول التغير في الاموال الخاصة يؤثر على مخرجات النظام المحاسبي للهيئات الاجتماعية	2.952	41	0.005	نقبل 1H
جميع الفقرات	10.690	41	0.000	نقبل H1

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول رقم ..الذي يبين أراء أفراد العينة في المحور الثالث حول " "تقييم سياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية" من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة **T** المحسوبة ...ومستوى دلالة **0.000** وهي أقل من **0.005** في هذه الحالة نقبل الفرضية **H1** ونرفض**0H**

H0: لا يوجد تقييم لسياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية عند مستوى معنوية **a≤0.05**

H1: يوجد تقييم لسياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية عند مستوى معنوية**a≤0.05**

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق إعداد إستمارة والتي تهدف إلى إبراز مدى تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية، حيث تم توزيعها على عينة من الصناديق الإجتماعية لولاية الوادي. وبعد تحليل النتائج التي جاءت بها الإستمارة والمدرجة في برنامج SPSS تم التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية ثم قمنا بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها من ثم تلخيصها ومعالجتها.

في الأخير تم إختبار صحة فرضيات الدراسة التي وضعت في مقدمة الدراسة، وقد توصلنا إلى نتيجة رئيسية تمثلت في كون "أن هناك تطبيق للسياسات المحاسبية داخل الصناديق الإجتماعية ".

الخاتمة

خاتمة

يلعب الضمان الإجتماعي دورا كبيرا لصالح العاملين وأسرهم والمجتمع بأكمله، فهو يأدي إلى توفير السلام والحماية الإجتماعية للحكومات وأداة مهمة لمنع الفقر وتخفيف آثاره. ولقد سمحت دراستنا بأعطاء نظرة شاملة حول منظومة الضمان الإجتماعي بالجزائر، حيث خصصنا في هذا الإطار فصلا نظريا نبين فيه مفهوم الضمان الإجتماعي بصفة عامة والنظام المحاسبي الذي تتبناه هذه الهيئات وبهذا الصدد تم إنشاء صناديق تتولى تطبيق هذا النظام.

ويعرف قطاع التأمينات الإجتماعية العديد من الصعوبات والمشاكل على مستوى توفير الموارد المالية الكافية للقيام بكافة إلتزاماته، هو ما يتطلب وجود أدات تساعد على معرفة الوضعية المالية لإنتاج معلومات تسمح للأطراف ذات العلاقة من اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تنويع مصادر التمويل، هذه الأدات هي المحاسبة.

تم تطرق في الجانب التطبيقي إلى مدى تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية محل الدراسة، ومن خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من ميدان الدراسة تم إختبار الفرضيات وفي خاتمة هذه الدراسة سيتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها والإقتراحات المنبثقة من خلالها.

أولا: نتائج إختبار الفرضيات

من خلال عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة، وفي ضوء الفرضيات التي قام على أساسها البحث تم إختبار صحة هذه الفرضيات:

أ- إختبار الفرضية الأولى: والتي تنص على أن هذه الهيئات تطبق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.39) والذي يقع بين (2.6) وأقل من (3.4) كما أن هذا المتوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة محايد والتي تأكد رضاء وموافقة بعض أفراد العينة حول تطبيق السياسات المحاسبية حسب النظام وهذا ما يؤكده الإنحراف المعياري يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الإنحراف المعياري العام (0.6)، و$T= 4.225$ عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية 41، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

ب- إختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على وجود تطبيق للسياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.53) والذي يقع بين (3.4) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تأكد رضاء وموافقة أغلبية العينة حول

تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية وهذا ما يؤكده الإنحراف المعياري يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الإنحراف المعياري العام (.46)، T=7.530 عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية 41، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

ت- إختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن السياسات المحاسبية تقيم داخل الصناديق الإجتماعية حيث بلغ متوسط الحسابي (3.47) والذي يقع بين (3.4) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضاء وموافقة أغلبية أفراد العينة حول تقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية وهذا ما يؤكده الإنحراف المعياري يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الإنحراف المعياري العام (0.45)، T=10.690 عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية 41، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

ثانيا: عرض نتائج الدراسة

وعليه تتضمن خاتمة الموضوع مجموعة من النتائج المتوصل إليها بالشق النظري والتطبيقي :

- يعتبر نظام الضمان الإجتماعي عنصرا هاما في المنظومة الإقتصادية والإجتماعية للدولة، على إعتبار أنه يمس صحة الإنسان وحياته اليومية؛
- تمسك محاسبة الصناديق الإجتماعية حسب النظام المحاسبي المالي SCF، وتقوم بعرض قوائمها المالية حسب معايير المحاسبة الدولية فهي تعطي أهمية كبيرة للشركاء الإجتماعيين الذين يقومون بتمويل نظامها، وبالتالي فمن حقهم أن يكونو على دراية بوضعيات أموالهم؛
- إذا كان هناك تسيير جيد لنظام الصناديق الإجتماعية وبطريقة سليمة فإنه يؤدي إلى زيادة الإنتاجية عن طريق توفير الرعاية الصحية وتأمين الدخل والخدمات الإجتماعية، ويعتبر أدات لتحقيق التطور الإجتماعي الإقتصادي خصوصا إذا صاحبه نمو إقتصادي ونشاط لسياسات سوق العمل؛
- غياب محاسبة تحليلية تسمح بتقدير إيرادات ونفقات مؤسسات الضمان الإجتماعي حسب عدد المؤمنين إجتماعيا وحسب نوع الخطر المؤمن منه، وهذا ما زاد من اللاتوازنات التي تعيشها هذه المنظومة اليوم على المستوى المالي؛
- عدم إستثمار المساهمات الإجتماعية بمؤسسات الضمان الإجتماعي جعلها تعاني من محدودية مصادر تمويلها، فهي تعتمد أساسا على اقتطاعات واشتركات المؤمنين، وهو ما يجعل توازنها المالي مرتبط بعدد المؤمنين لديها.

ثالثا: التوصيات والإقتراحات

من خلال الدراسة النظرية وبناءا على نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكننا اقتراح جملة من التوصيات تتمثل في الآتي:

- مراعاة طابع المرونة عند وضع التشريعات المتعلقة بالضمان الإجتماعي، لكي تستطيع أن تواكب بالتعديل و التطوير المستجدات الإقتصادية والإجتماعية تتناسب معها حتى يكون هناك حماية لحقوق المؤمنين، وتحقيق العدالة لفئات المجتمع؛

- يجب على الدولة القيام بالإستثمارات من أجل خلق مناصب شغل جديدة، وبالتالي توسيع وعاء الإشتراكات (الأجور) مما يؤدي إلى زيادة الموارد وانسحاب الدولة من تمويل هذه المؤسسات؛

- يجب على الهيئات المعنية إصدار معايير محاسبة موحدة تحكم وتنظم العمل المحاسبي في مؤسسات الضمان الإجتماعي خاصة في ظل تواجد المعيار المحاسبي الدولي (IAS19) الذي يتعلق بمنافع الموظفين؛

- إضافة المحاسبية التحليلية كأداة لمساعدة المحاسبة المالية وتقدير إيرادات ونفقات هذه المؤسسات ما يسمح باقتراح التدابير اللازمة لإحداث التوازن المالي؛

- تأهيل عمال الصناديق الإجتماعية عن طريق تنظيم دورات تكوينية لإطلاعهم على أهم التعديلات، كذلك التقنيات الجديدة المستخدمة في مجال الضمان الإجتماعي.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1) الكتب

- فراس ملحم،**الإطار القانوني للضمان الاجتماعي في فلسطين**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، جامعة بير زيت، أيلول1999.
- معراج جديدي، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،1999.

2) مذكرات

- رقيق برة زينب ،**مذكرة ماستر بعنوان المعالجة المحاسبية لنشاطات صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر بعد فترة 2010**، جامعة مسيلة 2019.
- كاتب فاطمة الزهراء، **مذكرة ماستر بعنوان آليات الحفاظ على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر**، جامعة أم البواقي 2017.
- بلبشير فاطمة الزهراء، **مذكرة ماستر بعنوان أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني**. جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015.
- حاج عماره ،**مذكرة ماستر بعوان تسيير صناديق الضمان الاجتماعي بالجزائر**، جامعة مغنية،سنة 2016
- سامية مباركي،**مذكرة ماستر بعنوان أثر نفقات التغطية الصحية لصندوق التامين الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS على توازنه المالي**،جامعة المسيلة،سنة 2015.
- باديس كشيدة، **المخاطر المضمونة وأليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي**،بحث مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص قانون الاعمال،جامعة الحاج لخظر باتنة، 2010.
- حرمة عبد الله،**أليات تسوية منازعات الضمان الاجتماعي في التشريع الجزائري**،مذكرة ماستر في تخصص تسيير المؤسسات الاقتصادية،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار،2019.
- معروف صابرة، **تطوير أليات تحصيل الاشتراكات لتحقيق التوازن المالي لصندوق التأمينات الاجتماعية CNAS**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وادارة المخاطرة،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2015.
- بن سعدة كريمة، **تسيير صناديق الضمان الاجتماعي**،مذكرة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2011.

- توهامي مليكة، **التنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية المحاسبية. تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

3) مجلات وجرائد:

- لقليطي الأخضر، **منصر عبد العالي، محاسبة منحة الإحالة على التقاعد (RDI) وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد02، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط،ديسمبر 2017.

- حمزة العرابي، **المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 منافع الموظفين**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02،الجزائر.

4) قوانين ومراسيم تشريعية

- المرسوم رقم 83-422 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 المتضمن تحديد الشهادات.
- المادة 47 من القانون 07/92.
- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008

5) مراجع أخرى:

- حسن حمود، **ورقة عمل بعنوان العولمة والحماية الاجتماعية في المنظمة العربية**،الجامعة اللبنانية الامريكية،ديسمبر2005.

6) مواقع إلكترونية

- www.mtess.gov.dz السياسة الوطنية للضمان الإجتماعي
- www.iasplus.com/en/standards/ias/ias19 التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي IAS19

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Theses

- Fouomen Ernest, Les protections traditionnelles et le développement du systéme de sécurité social au Cameroun,master en Droit européen et en Droit international économique,Genéve 2013.

- Aurélie Pierre Assurancé maladie complémentrire: régulation, accés soins et inégalités de couverture,These de doctorat de sciences economiques,université paris-dauphine 2018.
- Alenda demoutiez Alenda demoutiez, les mutuelles de santé dans l'extension de la couverture maladie au sénégal.une lecture par les conventions et l'économie sociale et solidaire,thése de doctorar en sciences économiques, lille 2016
- Tarik salhi les voies de réforme du systéme de retraite en algérie vers la distinction entre les attributions de l'etat et de la sécurité sociale,these pour l'obtention du diplôme de doctorat en sciences commerciales,univerdité d'oran 2 2015

الملاحق

الملحق رقم (1): الإستبيان

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة

وثيقة إستبيان

أخي الفاضل/أختي الفاضلة:

تحية عطرة،..أما بعد:

في إطار إعداد مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي موسومة بعنوان:

" **تقييم تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الإجتماعية** "

نعرض على حضراتكم إستبيان معدة لأغراض البحث العلمي بهدف جمع المعلومات المتعلقة برأيكم الشخصي حول الموضوع، وإن مشاركتكم في الاجابة على أسئلة الاستبيان بشكل كامل وبدقة وموضوعية سوف يساعد الباحثين على تحقيق أهداف الدراسة، ونود أن نتقدم لكم بوافر الشكر والامتنان سلفا لأنكم ستخصصون جزءا من وقتكم الثمين للإجابة على فقراته بوضع علامة (X) أمام الخيار المناسب،علما أن إجابات الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وسيكون التعامل مع الإجابات بسرية تامة.

تقبلوا سيدي في الأخير اسمى عبارات الامتنان والتقدير

الباحثون:

المشرف:

- ✓ **برحومة بوبكر** –

د.دمدوم زكرياء

- ✓ **شعر علي**
- ✓ **منصوري سفيان**
- ✓ **يمبعي حمزة**

التعريف بمتغيرات الدراسة:

تطبيق السياسات المحاسبية: هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات التي تطبقها المنشأة عندما تقوم بإعداد وعرض البيانات المالية.

الصناديق الإجتماعية (CNAS,CASNOS):

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)

هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، طبقا للمادة 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغيرالأجراء (CASNOS):

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم 92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992. وهو مكلف بتقديم الحماية الاجتماعية لفئات غير الاجراء، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويعترف بطابعه التجاري في علاقاتها مع الغير.

الجزء الأول: المعلومات العامة

المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماجستير ☐ شهادة مهنية ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

الفئات:

تقني سامي في المحاسبة ☐ مكلف بالدراسات ☐ رئيس مصلحة المحاسبة ☐

نائب مدير المالية والتحصيل ☐

الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

الجزء الثاني: معلومات خاصة بالدراسة:

المحور الأول: تطبيق السياسات المحاسبية حسب نظام SCF:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يفقد تغيير السياسات المحاسبية مصداقية و عدالة القوائم المالية ويقلل من جودتها.					
عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية للأحداث أو العمليات المالية في المؤسسة من سنة إلى أخرى يؤثر على قدرتها على المقارنة بين فترات زمنية مختلفة.					
يخفي عدم الإفصاح عن تغيير السياسات المحاسبية الأداء الحقيقي للمنشأة.					
يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على شمولية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.					
يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على ملائمة القوائم المالية لإحتياجات مستخدميها .					

يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على القدرة التنبؤية للمعلومات المالية .					
يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على القدرة الاسترجاعية للمعلومات المالية.					
يؤثر تغيير في السياسات المحاسبية على الموضوعية للمعلومات المالية .					
يؤثر تغيير السياسات المحاسبية على حيادية المعلومات المالية					

المحور الثاني: تطبيق السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

الفقرة	موفق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يمكن توفير برنامج للرعاية الاجتماعية يشمل الرعاية الصحية والنفسية وكذلك إنشاء أندية للمسنين..إلخ.					
تعتبر العمليات المحاسبية التي تقوم بها الصناديق الاجتماعية **(CNAS,CASNOS)** أكثر دقة وشمولية من العمليات داخل صندوق **CNR**.					
تعتبر هيئات الضمان الاجتماعي متحررة من قواعد المحاسبة العمومية.					

تمول صناديق الضمان الاجتماعي عن طريق إشتراكات الموظفين،المستخدمين،العمال المنتسبين إلى القطاع العام.					
تلتزم مؤسسات الضمان الاجتماعي بإعداد نوعين من الميزانيات كل سنة.					
يغطى العجز الظاهر في النتيجة المحاسبية للصناديق الاجتماعية بإعانات من الدولة.					
خضعت صناديق الضمان الاجتماعي قواعد المخطط المحاسبي الوطني **PCN**					
تطبق صناديق الضمان الاجتماعي معايير محاسبة الدولية **IAS**.					

المحور الثالث: تقييم السياسات المحاسبية في الصناديق الاجتماعية

الفقرة	**موافق بشدة**	**موفق**	**محايد**	غير موافق	غير موافق بشدة
يؤدي توسيع وعاء الاشتراك إلى زيادة التحكم في حجم هذا الوعاء.					
تجويد الرقابة على المعالجة المحاسبية تؤدي إلى مخرجات تهدف إلى تحسين					

أداء هيئات الضمان الاجتماعي.					
تتكون مدخلات النظام المحاسبي في الصناديق الاجتماعية من مجموع عناصر المترتب أو الدخل المناسب.					
يتم تكليف مراقب محلف معتمد لدى الصندوق للقيام بإعادة تقييم وعاء الاشتراك					
وجود محاسبة تحليلية في النظام المحاسبي للهيئات يساعدها على اتخاذ إجراءات لازمة تجعلها تحافظ على توازنها المالي.					
غياب معايير محاسبية في النظام المحاسبي للهيئات تمكنها من المعالجة المحاسبية لنشاطاتها ومحتوى مخرجاتها وكيفية عرضها.					
عدم إستثمار أموال مؤسسات الضمان الاجتماعي يهدد إستمرارية وديمومة هذه الهيئات					
غياب جدول التغير في الاموال الخاصة يؤثر على مخرجات النظام المحاسبي للهيئات الاجتماعية					

الملحق رقم (2): خاصة بخصائص العينة

Frequency Table

العلمي.م

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	11	26.2	26.2	26.2
	ماجستير	6	14.3	14.3	40.5
	مهنية شهادة	11	26.2	26.2	66.7
	ماستر	13	31.0	31.0	97.6
	دكتوراه	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

الفئات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المحاسبة في سامي تقني	4	9.5	9.5	9.5
	بالدراسات مكلف	16	38.1	38.1	47.6
	المحاسبة مصلحة رئيس	6	14.3	14.3	61.9
	والتحصيل المالية مدير نائب	16	38.1	38.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 من أقل	3	7.1	7.1	7.1
	سنوات 10 إلى 5 من	13	31.0	31.0	38.1
	سنوات 10 من أكثر	26	61.9	61.9	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ملحق رقم (3): خاصة بالصدق والثبات

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.863	9

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.945	8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.955	8

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.862	25

ملحق رقم (4): خاصة بتحليل البنود

Frequencies

tatistics

	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	س9	البعد1
Valid	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42
Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
lean	3.2619	3.9048	3.8333	3.2619	3.2857	3.5238	3.4048	3.1190	2.9762	3.3968
td. Deviation	1.03734	1.03145	.85302	.82815	.77415	1.01784	.91223	.96783	.97501	.60865

Frequency Table

س1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	1	2.4	2.4	2.4
	موافق غير	11	26.2	26.2	28.6
	محايد	10	23.8	23.8	52.4
	موافق	16	38.1	38.1	90.5
	بشدة موافق	4	9.5	9.5	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	5	11.9	11.9	11.9
	محايد	9	21.4	21.4	33.3
	موافق	13	31.0	31.0	64.3

	بشدة موافق	15	35.7	35.7	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	2	4.8	4.8	4.8
	محايد	13	31.0	31.0	35.7
	موافق	17	40.5	40.5	76.2
	بشدة موافق	10	23.8	23.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	9	21.4	21.4	21.4
	محايد	14	33.3	33.3	54.8
	موافق	18	42.9	42.9	97.6
	بشدة موافق	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	7	16.7	16.7	16.7
	محايد	17	40.5	40.5	57.1
	موافق	17	40.5	40.5	97.6
	بشدة موافق	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	9	21.4	21.4	21.4
	محايد	9	21.4	21.4	42.9
	موافق	17	40.5	40.5	83.3
	بشدة موافق	7	16.7	16.7	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	7	16.7	16.7	16.7
	محايد	16	38.1	38.1	54.8
	موافق	14	33.3	33.3	88.1
	بشدة موافق	5	11.9	11.9	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	2	4.8	4.8	4.8
	موافق غير	9	21.4	21.4	26.2
	محايد	15	35.7	35.7	61.9
	موافق	14	33.3	33.3	95.2
	بشدة موافق	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	2	4.8	4.8	4.8
	موافق غير	12	28.6	28.6	33.3
	محايد	15	35.7	35.7	69.0
	موافق	11	26.2	26.2	95.2
	بشدة موافق	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

البعد1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.22	1	2.4	2.4	2.4
	2.33	1	2.4	2.4	4.8
	2.44	2	4.8	4.8	9.5
	2.56	1	2.4	2.4	11.9
	2.67	2	4.8	4.8	16.7
	2.78	1	2.4	2.4	19.0
	2.89	2	4.8	4.8	23.8
	3.00	3	7.1	7.1	31.0
	3.11	4	9.5	9.5	40.5
	3.22	1	2.4	2.4	42.9
	3.44	3	7.1	7.1	50.0
	3.56	4	9.5	9.5	59.5
	3.67	3	7.1	7.1	66.7

	3.78	3	7.1	7.1	73.8
	3.89	3	7.1	7.1	81.0
	4.00	3	7.1	7.1	88.1
	4.11	3	7.1	7.1	95.2
	4.22	1	2.4	2.4	97.6
	5.00	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

Frequencies

Statistics

		ك1	ك2	ك3	ك4	ك5	ك6	ك7	ك8	البعد2
N	Valid	42	42	42	42	42	42	42	42	42
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3.9524	3.4762	3.3333	3.9048	3.2143	3.4286	3.8095	3.1667	3.5357
Std. Deviation		.98655	1.32955	1.09693	.95788	.95088	1.10747	.70670	.93487	.46055

Frequency Table

ك1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	4	9.5	9.5	9.5
	محايد	9	21.4	21.4	31.0
	موافق	14	33.3	33.3	64.3
	بشدة موافق	15	35.7	35.7	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ك2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	4	9.5	9.5	9.5
	موافق غير	6	14.3	14.3	23.8
	محايد	11	26.2	26.2	50.0
	موافق	8	19.0	19.0	69.0
	بشدة موافق	13	31.0	31.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ك3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	2	4.8	4.8	4.8
	موافق غير	8	19.0	19.0	23.8
	محايد	12	28.6	28.6	52.4
	موافق	14	33.3	33.3	85.7
	بشدة موافق	6	14.3	14.3	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ك4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	5	11.9	11.9	11.9
	محايد	6	14.3	14.3	26.2
	موافق	19	45.2	45.2	71.4
	بشدة موافق	12	28.6	28.6	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ك5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	11	26.2	26.2	26.2
	محايد	15	35.7	35.7	61.9
	موافق	12	28.6	28.6	90.5
	بشدة موافق	4	9.5	9.5	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ك6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	1	2.4	2.4	2.4
	موافق غير	9	21.4	21.4	23.8
	محايد	11	26.2	26.2	50.0
	موافق	13	31.0	31.0	81.0
	بشدة موافق	8	19.0	19.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ك7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	15	35.7	35.7	35.7
	موافق	20	47.6	47.6	83.3
	بشدة موافق	7	16.7	16.7	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

8ك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	2	4.8	4.8	4.8
	موافق غير	7	16.7	16.7	21.4
	محايد	17	40.5	40.5	61.9
	موافق	14	33.3	33.3	95.2
	بشدة موافق	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

2البعد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.50	2	4.8	4.8	4.8
	2.88	3	7.1	7.1	11.9
	3.00	2	4.8	4.8	16.7
	3.25	6	14.3	14.3	31.0
	3.38	2	4.8	4.8	35.7
	3.50	7	16.7	16.7	52.4
	3.63	5	11.9	11.9	64.3
	3.75	6	14.3	14.3	78.6
	3.88	1	2.4	2.4	81.0
	4.00	1	2.4	2.4	83.3
	4.13	3	7.1	7.1	90.5
	4.25	2	4.8	4.8	95.2
	4.38	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

Frequencies

Statistics

		ط1	ط2	ط3	ط4	ط5	ط6	ط7	ط8	البعد3
N	Valid	42	42	42	42	42	42	42	42	42
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3.9048	4.2381	3.6429	3.9524	3.7143	3.2619	3.8095	3.4286	3.7440
Std. Deviation		.90553	.75900	.93238	.90937	.91826	1.01356	.99359	.94075	.45108

Frequency Table

ط1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	3	7.1	7.1	7.1
	محايد	10	23.8	23.8	31.0
	موافق	17	40.5	40.5	71.4
	بشدة موافق	12	28.6	28.6	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ط2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	1	2.4	2.4	2.4
	محايد	5	11.9	11.9	14.3
	موافق	19	45.2	45.2	59.5
	بشدة موافق	17	40.5	40.5	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ط3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	5	11.9	11.9	11.9
	محايد	13	31.0	31.0	42.9
	موافق	16	38.1	38.1	81.0
	بشدة موافق	8	19.0	19.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ط4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	موافق غير	3	7.1	7.1	7.1
	محايد	9	21.4	21.4	28.6
	موافق	17	40.5	40.5	69.0
	بشدة موافق	13	31.0	31.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ط5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	5	11.9	11.9	11.9
	محايد	10	23.8	23.8	35.7
	موافق	19	45.2	45.2	81.0
	بشدة موافق	8	19.0	19.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ط6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	1	2.4	2.4	2.4
	موافق غير	9	21.4	21.4	23.8
	محايد	15	35.7	35.7	59.5
	موافق	12	28.6	28.6	88.1
	بشدة موافق	5	11.9	11.9	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ط7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	1	2.4	2.4	2.4
	موافق غير	4	9.5	9.5	11.9
	محايد	7	16.7	16.7	28.6
	موافق	20	47.6	47.6	76.2
	بشدة موافق	10	23.8	23.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ط8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	6	14.3	14.3	14.3
	محايد	19	45.2	45.2	59.5
	موافق	10	23.8	23.8	83.3
	بشدة موافق	7	16.7	16.7	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

3البعد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.63	2	4.8	4.8	4.8
	2.88	1	2.4	2.4	7.1
	3.13	3	7.1	7.1	14.3
	3.38	3	7.1	7.1	21.4
	3.50	2	4.8	4.8	26.2
	3.63	6	14.3	14.3	40.5
	3.75	3	7.1	7.1	47.6
	3.88	10	23.8	23.8	71.4
	4.00	1	2.4	2.4	73.8
	4.13	3	7.1	7.1	81.0
	4.25	5	11.9	11.9	92.9
	4.38	2	4.8	4.8	97.6
	4.50	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ملحق رقم(5): خاصة بالفرضيات

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س1	42	3.2619	1.03734	.16007
س2	42	3.9048	1.03145	.15916
س3	42	3.8333	.85302	.13162
س4	42	3.2619	.82815	.12779
س5	42	3.2857	.77415	.11945
س6	42	3.5238	1.01784	.15706
س7	42	3.4048	.91223	.14076
س8	42	3.1190	.96783	.14934
س9	42	2.9762	.97501	.15045
البعد1	42	3.3968	.60865	.09392

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س1	1.636	41	.109	.26190	-.0614	.5852
س2	5.685	41	.000	.90476	.5833	1.2262
س3	6.331	41	.000	.83333	.5675	1.0992
س4	2.050	41	.047	.26190	.0038	.5200
س5	2.392	41	.021	.28571	.0445	.5270
س6	3.335	41	.002	.52381	.2066	.8410
س7	2.876	41	.006	.40476	.1205	.6890
س8	.797	41	.430	.11905	-.1826	.4206
س9	-.158	41	.875	-.02381	-.3276	.2800
البعد1	4.225	41	.000	.39683	.2072	.5865

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ك1	42	3.9524	.98655	.15223
ك2	42	3.4762	1.32955	.20515
ك3	42	3.3333	1.09693	.16926
ك4	42	3.9048	.95788	.14780
ك5	42	3.2143	.95088	.14672
ك6	42	3.4286	1.10747	.17089
ك7	42	3.8095	.70670	.10905
ك8	42	3.1667	.93487	.14425
البعد2	42	3.5357	.46055	.07106

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
ك1	6.256	41	.000	.95238	.6449	1.2598
ك2	2.321	41	.025	.47619	.0619	.8905
ك3	1.969	41	.056	.33333	-.0085	.6752
ك4	6.121	41	.000	.90476	.6063	1.2033
ك5	1.460	41	.152	.21429	-.0820	.5106
ك6	2.508	41	.016	.42857	.0835	.7737
ك7	7.424	41	.000	.80952	.5893	1.0297
ك8	1.155	41	.255	.16667	-.1247	.4580
البعد2	7.538	41	.000	.53571	.3922	.6792

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ط1	42	3.9048	.90553	.13973
ط2	42	4.2381	.75900	.11712
ط3	42	3.6429	.93238	.14387
ط4	42	3.9524	.90937	.14032
ط5	42	3.7143	.91826	.14169
ط6	42	3.2619	1.01356	.15639
ط7	42	3.8095	.99359	.15331
ط8	42	3.4286	.94075	.14516
البعد3	42	3.7440	.45108	.06960

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
ط1	6.475	41	.000	.90476	.6226	1.1869
ط2	10.572	41	.000	1.23810	1.0016	1.4746
ط3	4.468	41	.000	.64286	.3523	.9334
ط4	6.787	41	.000	.95238	.6690	1.2358
ط5	5.041	41	.000	.71429	.4281	1.0004
ط6	1.675	41	.102	.26190	-.0539	.5778
ط7	5.280	41	.000	.80952	.4999	1.1191
ط8	2.952	41	.005	.42857	.1354	.7217
البعد3	10.690	41	.000	.74405	.6035	.8846